



جامعة أبوظبي
ABU DHABI UNIVERSITY

كلية القانون

برنامج ماجستير القانون العام

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية لدولة الإمارات

خطة بحث مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الطالب: سالم حمد الدرعي

الرقم الجامعي: ١٠٨٣٠٤٥

إشراف

الدكتورة / رنا محمد غنيم

٢٠٢٢م



جامعة أبوظبي
ABU DHABI UNIVERSITY

إقرار الباحث

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ سالم حمد الدرعي المقيد ببرنامج (ماجستير القانون العام) أن هذا البحث المقدم مني للحصول على درجة الماجستير في القانون العام ، هو من نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، وأنه لم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول علي أي درجة علمية أخرى أو لأي سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية.

كما أقر بقبول قيام الجامعة في حال إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة ونشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذا الإقرار بعد إجازة الرسالة.

إعداد الطالب: سالم حمد الدرعي

الرقم الجامعي : ١٠٨٣٠٤٥

التوقيع :

الملخص

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية لدولة الإمارات

يعتبر سعر النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على اقتصادات العالم عموماً والمنطقة العربية ودولة الإمارات العربية خصوصاً، بدأت أسعار النفط في الانخفاض في عام ٢٠١٤، واستقرت منذ ذلك الحين، في مستويات معتدلة مقارنة بمستوياتها المرتفعة نسبياً المسجلة في عام ٢٠١٣. أدى هذا الوضع إلى تحديات على ميزانيات الاقتصادات العربية المصدرة للنفط وعلى رأسهم دولة الإمارات، التي شرعت في اتخاذ تدابير وإصلاحات مالية وضريبية كاستحداث ضريبة القيمة المضافة وفي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو تحرير أسعار المشتقات النفطية محلياً جزئياً أو كلياً، سواءً في البلدان المصدرة للنفط أو المستوردة له. بالنسبة للعديد من الدول المصدرة للنفط، يعتبر الانخفاض المستمر في أسعار النفط بمثابة مؤشر عن الركود الاقتصادي في هذه الدول. علاوة على ذلك، يلاحظ في المتوسط، أن مضاعفات الإنفاق في الدول المصدرة للنفط أعلى من تلك الموجودة في البلدان المستوردة له في وقت انخفاض أسعار النفط، بينما يلاحظ العكس في وقت زيادة الأسعار أن مضاعفات الإنفاق في ظل انخفاض أسعار النفط تكون أعلى بكثير مقارنة بمثلاتها في حالة زيادة أسعار النفط، حيث يمكن أن تبلغ قيمة أكبر من واحد للعديد من البلدان على المدى القصير، بينما تتجاوز قيمة اثنين على المدى الطويل. تتماشى هذه النتائج مع ما لوحظ في الأدبيات الحديثة حول المضاعفات المالية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، حيث تكون المضاعفات المالية كبيرة وقت الركود، بينما تكون ضعيفة أو حتى سلبية أوقات التوسع الاقتصادي.

في ضوء النتائج التذكيرتها الدراسة، أوصت الدراسة أن يأخذ تصميم السياسة المالية في الاعتبار اتجاه تحركات أسعار النفط، خاصة في الدول المصدرة له، حيث يجب أن تكون السياسات المالية معاكسة لدورة أسعار النفط. ففي أوقات الركود الناتج عن انخفاض أسعار النفط مثلاً، يتعين زيادة مستويات الإنفاق العام كون الإنفاق الحكومي في هذه الفترة لا يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص، عكس أوقات الرخاء، الناتج عن زيادة أسعار النفط بالنسبة لهذه البلدان، إذ من المحتمل أن تؤدي بعض النفقات الحكومية إلى مزاحمة الإنفاق الخاص، مما يؤدي إلى المساهمة في خفض مضاعفات الإنفاق الحكومي.

Abstract

The impact of oil price fluctuations on the financial policy of the UAE

The price of oil is one of the most important economic variables affecting the economies of the world in general, the Arab region and the United Arab Emirates in particular. Oil prices began to decline in 2014, and have since stabilized, at moderate levels compared to their relatively high levels recorded in 2013. This situation has led to challenges On the budgets of the Arab oil-exporting economies, led by the UAE, which has embarked on financial and tax measures and reforms such as the introduction of value-added tax and in some countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf towards partially or completely liberalizing the prices of oil derivatives locally, whether in the oil-exporting or importing countries. For many oil-exporting countries, the continued decline in oil prices is an indicator of economic

stagnation in these countries. Moreover, it is noted, on average, that expenditure multipliers in oil-exporting countries are higher than those in oil-importing countries at the time of low oil prices, while the opposite is noted at the time of increased prices that expenditure multipliers in light of low oil prices are much higher compared to their counterparts in The case of increased oil prices, where they can reach values greater than one for many countries in the short term, while exceeding the value of two in the long run. These results are in line with what has been observed in the recent literature on financial multipliers, especially in advanced economies, where financial multipliers are large at the time of recession, while they are weak or even negative during times of economic expansion.

In light of the results mentioned by the study, the study recommended that the design of fiscal policy take into account the direction of oil price movements, especially in the oil-exporting countries, where fiscal policies must be opposite to the oil price cycle. In times of stagnation resulting from low oil prices, for example, the levels of public spending must be increased, since government spending in this period does not crowd out private spending, unlike in times of prosperity resulting from the increase in oil prices for these countries, as some government expenditures may lead to crowding out private spending, which leads to a reduction in government spending multiples.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ
الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا.^١

صدق الله العظيم

^١ سورة الإسراء الآية رقم ٧٠

الإهداء

أتوجه بالشكر إلى الله تعالى
الذي هداني لإعداد هذا البحث
وأتوجه بالشكر إلى والدي حفظهما الله
فلولاهما لما وُجِدْتُ في هذه الحياة، ومنهما تعلّمت الصمود، مهما كانت الصعوبات.
أتوجه بالشكر للأستاذة الفاضلة
الأستاذة الدكتورة / رنا محمد غنيم
حفظها الله ! والسادة الأساتذة الأفاضل!
أتوجه بالشكر لأهل بيتي وأولادي
وأخواني وأخواتي
إلى الأقارب والأصدقاء والزملاء
أهدي لكم هذا الجهد المتواضع ،،،

سالم حمد الدرعي

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر لله ثم سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

ونائبه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

وولي عهده الامين سمو الشيخ محمد بن زايد واخوانه حكام الامارات

والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد بن سلطان آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

والشكر الى أساتذتي الذين قاموا بالإشراف على رسالتي وأناروا لي الطريق

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	١
٢	مشكلة الدراسة	٣
٣	أهمية الدراسة	٦
٤	أهداف الدراسة	٥
٥	الدراسات السابقة	٥
٦	منهجية البحث	٧
٧	خطة الدراسة	٧
٨	مبحث تمهيدي: العوامل المؤثرة في أسعار النفط	١١
٩	المطلب الأول : ماهية الأسواق النفطية وأنواعها	١٢
١٠	المطلب الثاني : السوق النفطية والأطراف ذات التأثير في اسعار أسواق النفط	١٤
١١	الفصل الأول: السياسة المالية وأثرها في الاقتصاد	٢٠
١٢	المبحث الأول : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	٢١
١٣	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وأهدافها	٢٢
١٤	المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	٢٥
١٥	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية واليات عملها	٢٧
١٦	المطلب الأول : سياسة الإنفاق العام	٢٩
١٧	المطلب الثاني : سياسة الإيرادات العامة والموازنة العامة	٣٦
١٨	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط والاثار الناجمة عنها	٣٧
١٩	المطلب الأول : أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه	٣٨
٢٠	المطلب الثاني : التداعيات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط	٣٨
٢١	الفصل الثاني : تقلبات أسعار النفط واثرها على السياسة المالية لدولة الامارات	٤٧

٢٢	المبحث الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الإماراتي	٤٥
٢٣	المطلب الأول : واقع قطاع النفط في الإمارات	٤٩
٢٤	المطلب الثاني : العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الإماراتي	٥١
٢٥	المبحث الثاني : تحليل وضعية السياسة المالية للإمارات في ظل تقلبات أسعار النفط	٥٤
٢٦	المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإمارات	٥٥
٢٧	المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة العجز	٥٧
٢٨	المبحث الثالث: السياسة المالية المستدامة في دولة الامارات	٦٠
٢٩	المطلب الأول : إجراءات الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية	٦١
٣٠	المطلب الثاني : استخدام المصادر و الوسائل الانتاجية البديلة	٦٤
٣١	الخاتمة	٦٨
٣٢	التوصيات	٧٠
٣٣	المراجع	٧١

جدول الأشكال والجداول

الصفحة	الأشكال	م
٣٥	جدول الترتيب العالمي للدول مصدرة النفط	١
٣٥	جدول المؤشرات الأساسية	٢
٦٤	شكل الموجهات الرئيسية للخطة الإستراتيجية	٣
٦٦	صندوق النقد النمو المتواصل	٤

مقدمة:

أدى اكتشاف النفط إلى تغيرات كثيرة على المستوى الاقتصادي ، وحققت الدول تقدما اقتصاديا هائلا بسبب هذا الاكتشاف المذهل الذي أصبح عصب الاقتصاد العالمي ، ومن ثم فإن الاقتصاد العالمي أصبح مرتبطا بالنفط سواء من حيث الكميات المعروضة في السوق أو من حيث الأسعار ، وهذه الأخيرة تتأثر بعوامل العرض والطلب فتارة ترتفع أسعار النفط وتارة أخرى تنخفض الأسعار ، ولذلك فإن أسعار النفط محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار الأمر الذي جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات .

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى عدم استقرار النفط منها ما يتعلق بالنمو في الاقتصاديات ، وما يترتب عليه من زيادة الطلب أو عوامل ترتبط بالعرض، مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط بالإضافة إلى العوامل الغير اقتصادية مثل تلك الأعمال التخريبية للمنشأة النفطية أو تلك العوامل السياسية، أو حتى تلك التصرفات الاحتكارية للشركات العاملة.

ولاشك أن الأهمية الاقتصادية للنفط تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم سواء أكانت مصدرة للنفط أو حتى مستوردة ، وهناك العديد من الأمثلة على أثر النفط على الاقتصاد أو السياسات المالية للدول ، ففي عام ١٩٧٣ قامت الدول العربية .

وخاصة منطقة الخليج بحظر تصدير النفط، وذلك مساندة لمصر في حرب ١٩٧٣ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لأرقام قياسية في ذلك الوقت وأثرت على السياسات المالية للدول.

ويمكن القول إن السياسات المالية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي ، ويتضح هذا النمو عندما يكون النمو في حالة متدهورة حيث تقوم بإعادة الثقة للمتعاملين الاقتصاديين وتحفيز الاستثمار الداخلي، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي ، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما يخدم الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة الاقتصادية من خلال الإنفاق العام الجاري والإنمائي ، والإيرادات العامة للدولة . ولكنها من جهة أخرى تكون مرتبطة بمدى حجم الديون واستدامتها ، وموقف الاقتصاد في الدورة الاقتصادية بالإضافة إلى مداخيل صادرات هذه المواد حيث إن الطبيعة الغير متجددة لهذه الإيرادات إضافة إلى التقلبات المهمة في أسعارها في الأسواق الدولية يزيد من حساسية السياسة المالية والاقتصاد ككل.

ويمكن القول إن هناك ارتباط بين تقلبات أسعار النفط وانعكاس ذلك على السياسات المالية للدول، وباعتبار أن دولة الامارات العربية المتحدة من الدول المصدرة للنفط ، فإنها تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للنفط ، حيث أن النفط أصبح يساهم بنسبة ٣١.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي^٢، وهذا يعني أنه يساهم بثلاث الناتج المحلي لدولة الإمارات ، وهذه النسبة على الرغم من كبر حجمها إلا أنها انخفضت مقارنة ببداية مرحلة اكتشاف النفط؛ حيث كان الاعتماد بشكل كامل على مداخيل النفط في الاستثمار والتنمية إلا أن اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو سياسية التنويع أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي ، وقد ذكرت العديد من التقارير الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية مثل "موديز " أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت السياسة المالية التي تتبعها خاصة سياسة الاعتماد على التنويع في القدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط خاصة في أوقات الركود

^٢ وفقا لأخر الإحصائيات الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء عام ٢٠٢٠.

الناتج بسبب انخفاض أسعار النفط ، وكذلك جائحة كورونا التي أصابت الاقتصاد العالمي بالركود حتى هذا اليوم .

مشكلة الدراسة :

يمكن القول إن النفط من أهم الموارد الطبيعية في العالم لارتباطه بكافة مناحي الحياة خاصة الحياة الاقتصادية ، ولكن هذا العنصر المهم الذي نستمد منه الطاقة وتتوقف عليه عجلة الانتاج ، يتميز بصفة عدم ثبات أسعاره ، ولاشك أن ذلك يؤثر على السياسات المالية للدول ، خاصة المصدرة للنفط بكميات كبيرة ، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة .

ويمكن القول إن السياسة المالية من أهم الأدوات التي تقف وراء نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية لأي بلد ، لكونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي ، من خلال التكيف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها ، والتي تمثل الإيرادات النفطية أهم مصدر لها ، ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الإيرادات المالية مما يدفع إلى التوجه نحو التوسع في الإنفاق ، هذه الزيادة يصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية ، وهذا يترتب عليه عدم الاستقرار حيث أن الارتفاع أو الانخفاض لأسعار النفط كلاهما سواء في التأثير على السياسة المالية ، ففي حالة انخفاضه يؤدي ذلك إلى شح المردود والعائد لهذه الأخيرة ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في البرامج المسطرة وتبني إجراءات تقشفية وترشيد الإنفاق الحكومي . وبناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تدور حول سؤال رئيس ألا وهو : دور السياسة المالية لدولة الامارات في الحد من الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي :

١. ما هو مفهوم السياسة المالية وأدواتها ؟

٢. ما هي العوامل التي تؤثر في تقلبات أسعار النفط؟

٣. كيف تؤثر أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٤. هل استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحسن التعامل مع أثر تقلبات النفط؟

٥. وما هي الاجراءات التي اتخذتها في سبيل جعل السياسات المالية أكثر استدامة واستقرارا في

مواجهة تقلبات أسعار النفط؟

٦. هل اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة أو الاعتماد على

مصادر إنتاجية أخرى؟

٧. وهل يمكن أن تغير أسعار النفط في خطط السياسة المالية ؟

أهمية الدراسة :

- تتمثل أهمية الدراسة في كونها تتناول قضية أسعار النفط المتقلبة وأثر هذه التقلبات على السياسات

المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إن النفط يعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في

دولة الإمارات العربية المتحدة ويسهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي ، فهو لم يعد مصدر للطاقة

فقط وإنما أصبح مصدرا لتمويل الميزانية العامة.

- وأيضا تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط ، حيث

إن النفط يساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة للميزانية ، وهذا يجعل الاقتصاد عرضه للصدمات

الخارجية التي تتبع بصفة خاصة من أسعار النفط في الأسواق الدولية ، ومن ثم فإن الدراسة تسعى

لتوضيح أثر التقلبات لسعر النفط على السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، خاصة

أنه يمثل متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم فيه أو التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

- أيضا تلقي الدراسة الضوء على أداء السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمحددات التي تقوم عليها ، والإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل التغلب على تأثيرات أسعار النفط ، والخطط المستقبلية التي وضعتها الدولة في سبيل دعم السياسة المالية ، وعدم اعتمادها بشكل كبير على النفط كأساس في الإيرادات العامة للدولة والنواتج المحلي ، كما أن الدراسة تلقي الضوء على تطور السياسات المالية في الدولة منذ ظهور النفط حتى اليوم ، وكيف استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تنويع مصادر الدخل القومي ، وعدم الاعتماد على منتج واحد وهو النفط.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور تقلبات أسعار النفط في التأثير على السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، من خلال مناقشة وصفية تحليلية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

كما يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف الأخرى وهي كالتالي:

١. التعرف على العوامل التي تؤثر في أسعار النفط .
٢. معرفة مدى تأثير النفط في الاقتصاد الإماراتي.
٣. التعرف على مفهوم السياسة المالية ومحدداتها، وأدواتها.
٤. التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضعية السياسة المالية للإمارات.
٥. التعرف على مدى قدرة السياسة المالية في مواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط .
٦. توضيح العلاقة التي ترتبط أسعار النفط بأدوات السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدراسات السابقة :

١- دراسة (عبد الصمد سعودي و بلعجوز حسين ٢٠١٦)^٣ : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٤) ، حيث تم التطرق إلى الاقتصاد الجزائر ريعي تعتمد على مصادر محدودة للدخل، حيث تلعب السياسة المالية في الجزائر دور مهم في توجيه العوائد المالية من الصادرات النفطية؛ لذلك فالسياسة المالية مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في مبادرات النفط الجزائرية وأسعار النفط العالمية .

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث اتبع منهج المسح الميداني واستنباط الأسباب كأسلوب بحثي وتم بواسطة تحديد مجموعة خطوات كأساس منهجي لهذه الدراسة من تصميم استبيان وتحليل إحصائي للبيانات واستنباط الأسباب التي أدت إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر .

وتوصلت الدراسة إلى أنه في ضوء ارتفاع أسعار النفط في مطلع القرن الحالي حققت الجزائر إيرادات مالية كبيرة وبالتالي فائض في الميزانية العامة، وفي المقابل زيادة في الإنفاق، وهذه الزيادة تكون تبعا لزيادة الدخل، وعند انخفاض أسعار النفط انخفضت قيمة صادرات الجزائر، لكن نفقات الميزانية لم تنخفض بنفس القدر بل استمرت في الارتفاع بشكل بطيء الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية .

^٣بلعجوز حسين ، عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٩ ، (٢٠١٦)

٢- دراسة : (نور الدين عبد القادر ، و بلحاج فراحي -٢٠١٨^٤) : سعت هذه الدراسة إلى تسليط

الضوء على الصعوبات التي تواجه إعداد وتنفيذ السياسة المالية في ظل استمرار انخفاض أسعار

النفط من خلال:

- إيجاد البدائل المتاحة والموارد المالية الأقوى والأكثر استقرارا لتحمل الصدمات النفطية
 - اعتماد سياسة مالية تعتمد على أدوات الضبط التلقائي، أي على النفقات والإيرادات أن تتكيف مع ما يمر به الاقتصاد من فترات صعود وهبوط لأسعار النفط.
 - بناء القدرات المالية والضريبية لتأسيس اقتصاد سليم واحتوائي يعود بالنفع على جميع المواطنين.
- اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وتم الاستعانة في ذلك على مجموعة من البيانات والتقارير السنوية للاقتصاد الجزائري من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ٢٠١٧ بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء ومنظمة الأوبك ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصائيات ودراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها :

١. انخفاض أسعار النفط؛ كان له أثر سلبي على البرامج التنموية خاصة في مجال الإنفاق الحكومي،
٢. انخفاض الجباية البترولية؛ كان لها أثر سلبي على حجم الإنفاق الحكومي، وعلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعلى التوازن الخارجي، مما حدت من قدرتها على تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية.

^٤ نور الدين عبد القادر، بلحاج فراحي ، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر- دراسة تحليلية للفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧ ، المجلة المغربية للإقتصاد والمناجمت ، العدد ١ ، (٢٠١٨)

٣-دراسة : (مزيان محمد توفيق وبن قدور علي - ٢٠١٥) ° يهدف البحث إلى دراسة تقلبات أسعار

البتترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة ١٩٧٠-٢٠١٥ وهي : الناتج الداخلي الخام، سعر البترول، سعر الصرف، الواردات، الإيرادات الكلية ، حيث إن الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان النفطية يرجع الى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول .اتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على بعض الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع البحث ، ثم المنهج التحليلي لتحليل البيانات المجمعة خلال الفترة ١٩٧٠-

٢٠١٥

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها :

- تؤدي تقلبات عوائد صادرات النفط التي ترتبط بعدم استقرار أسعار البترول إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق الحكومي.
- إن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال ما بينته دوال الاستجابة الدفعية لاستجابة المتغيرات لتغير متغيرة سعر البترول.

(٤)دراسة (محمد عمر إبراهيم - ٢٠١٩) ^٦

ناقشت هذه الدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط في جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة عامة ، وفي إعداد الموازنة العامة خاصة وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد، ذو الطبيعة الريعية ، حيث يمتاز العراق بأنه دولة منتجة ومصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية غير المستقرة في تكوين الدخل القومي ، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي (٩٠٪)

°مزيان محمد توفيق ، بن قدور علي ، أثر أسعار البترول على السياسة المالية- حالة الجزائر ، المركز الجامعي أحمد زبانة بغيليزان جامعة مولاي الطاهر بسعيدة ، (٢٠١٥)

^٦ محمد عمر إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٩.

من إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥) ، وهدفت الدراسة إلى تشخيص مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط المتكررة على الموازنة العامة والعوامل المؤثرة على أسعار النفط وتأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة ، وتوضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق. وتوصلت الدراسة بضرورة تبني العراق الاستراتيجيات التي تقوم على أسس سليمة كالمسوحات الجيولوجية الحديثة لتقييم المكامن والحقول ، وتقييم شامل لمنشآت الإنتاج والخرن والنقل ، وحفر آبار جديدة ، واستصلاح الآبار النفطية ، واستكمال إصلاح المنشآت النفطية المتضررة ، ووضع أجهزة للقياس والعد عند منافذ التصدير ، والعمل على تنويع الاقتصاد العراقي ، وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي ، وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي ، وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير صناعة الغاز ، وإعادة إعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل للغاز ، وإصلاح منشآت كبس وتصنيع وخرن وتصدير الغاز، لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.

منهجية البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث أنهما أنسب منهجين لدراسة ووصف وتحليل ظاهرة تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على السياسات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى تحليل تلك العلاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى توصل إلى نتائج حول موضوع الدراسة .

خطة الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحث تمهيد وعدد فصلين يندرج أسفل منها عدد من المباحث وهي كالتالي :

مبحث تمهيدي : العوامل المؤثرة في أسعار النفط

- المطلب الأول : ماهية الأسواق النفطية وأنواعها
- المطلب الثاني : السوق النفطية والأطراف ذات التأثير في اسعار أسواق النفط

الفصل الأول: السياسة المالية وأثرها في الاقتصاد

المبحث الأول : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

- المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وأهدافها
- المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية واليات عملها

- المطلب الأول : سياسة الإنفاق العام
- المطلب الثاني : سياسة الإيرادات العامة والموازنة العامة

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط والاثار الناجمة عنها

- المطلب الأول : أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه
- المطلب الثاني : التداعيات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط

الفصل الثاني : تقلبات أسعار النفط واثرها على السياسة المالية لدولة الامارات

المبحث الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الإماراتي

- المطلب الأول : واقع قطاع النفط في الإمارات
- المطلب الثاني : العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الإماراتي

المبحث الثاني : تحليل وضعية السياسة المالية للإمارات في ظل تقلبات أسعار النفط

- المطلب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإمارات
- المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة العجز

المبحث الثالث: السياسة المالية المستدامة في دولة الامارات

- المطلب الأول : إجراءات الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية
- المطلب الثاني : استخدام المصادر و الوسائل الانتاجية البديلة

الخاتمة (التوصيات والنتائج)

مبحث تمهيدي

العوامل المؤثرة في أسعار النفط

النفط يعد سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح " الذهب الأسود " ، والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معامل الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصادات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها. ولما كانت لأسعار النفط آثار مزدوجة في كل من الدول المنتجة (المصدرة والدول المستهلكة المستوردة)، فقد كان الصراع متواصلاً بين الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حول السيطرة على سوقه، من أجل ضامن استقرار إمداداته بأبخص الأسعار.^(٧)

ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجية آثاراً اقتصادية تختلف باختلافها، مادامت عملية التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنفط وما يدره من إيرادات. ودولة الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول النفطية، اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتماداً كبيراً خلال مسيرتها التنموية، فإيرادات تصديره تعد المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية، وأحد أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها، ومن هنا يتضح لنا وجود آثار كبرى لتقلبات أسعار النفط وانعكاسات جمة لها على الإيرادات النفطية لدولة الإمارات، وعلى تمويل التنمية الاقتصادية فيها ، وقبل ذلك سوف نوضح ماهية السوق النفطية والأطراف ذات التأثير في أسعار النفط.

المطلب الأول : ماهية الأسواق النفطية وأنواعها

المطلب الثاني : السوق النفطية والأطراف ذات التأثير في أسعار أسواق النفط

^٧ التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في عام ٢٠١٩ ، تطور النفط والطاقة ، ص ١١٠

المطلب الأول

ماهية الأسواق النفطية وأنواعها

تعرف السوق النفطية بأنها السوق التي يتم فيها التعامل تعرف سوق النفط بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه.

وهناك العديد من الخصائص التي تختص بها هذه السوق، وهي أنها:^(٨)

أ- **سوق احتكار قلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات «احتكار القلة»، أو «منافسة القلة»

في مواضع أخرى، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيراً مباشرة في العرض الكلي.

ب- **سوق التكاملين الرأسي والأفقي:** تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية النشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولاً إلى المصب، ولا يمكن الفصل فيما بينها. كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع؛ أي يجب على الشركة النفطية - بغض النظر عن نوعها - أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية، وغيرها، وصولاً إلى استخراج النفط).

^٨ أبانمي راشد ، أسواق النفط الخام والمعايير العالمية ، جريدة الاقتصادية السعودية ، ٢٠١٩ ، العدد رقم ٦٢١٠ ، موقع بنك ستوب للمعلومات ، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/١٤ .

ج- الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل.

د. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي إن السوق العالمية للنفط تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة.^(٩)

ولسوق النفط أنواع متعددة، ويمكن في هذا الموضع، ولأغراض الدراسة، أن نميز بين نوعين منها، وهي:

أولاً : الأسواق الفورية:

وهي السوق التي يتم فيها بيع وشراء كميات معينة من البترول في المدى القصير، كماتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي.

ثانياً :الأسواق الآجلة:

نظراً الى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة.

^٩ محمد على اللثيمي ، النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ١١٠.

المطلب الثاني

السوق النفطية والأطراف ذات التأثير في اسعار أسواق النفط

إن النفط لا يشابه السلع المتداولة في الأسواق المالية فسعره والمتاح منه لا يتحدد بقوانين السوق فقط إنما هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إضافة القوانين العرض والطلب وبالتالي فإن أسعار النفط تتعرض للضغط من ثلاث اتجاهات :

١ - الشركات المستثمرة للبترول .

٢ - الدول المنتجة ، حيث ينطبق على سوق النفط صفات ومميزات سوق احتكار القلة ، والذي يتميز بوجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجم كبير نسبة للإنتاج الكلي التي تجعلهم يأخذون بعين الاعتبار عند تحديد سياساتهم الإنتاجية أو السعيرية السياسات التنافسية ما يمنحهم القدرة على التأثير في السوق من خلال زيادة أو خفض إنتاجه .^(١٠)

٣ - الدول المستهلكة له.

أخذين بعين الاعتبار أن اختلاف أسعاره باختلاف نوعه من حيث الكثافة (الوزن مقارنة بالحجم) ، والحموضة (نسبة الكبريت) فالنفط الخفيف الحلو أعلى ثمنًا من الثقيل، ونظرًا لوجود أنواع مختلفة منه تم الاتفاق بين المتداولين على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم خفض أو زيادة قيمة السلع النفطية ، فعلى مستوى العالم اختير خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعًا عالميًا لتسعير ثلثي الإنتاج العالمي للنفط وخاصة في الدول الأوروبية والإفريقية رغم أن الكميات المباعة منه لا تتجاوز ٢٥٠ ألف برميل في اليوم، فيما تم اختيار خام دبي كمعيار للتسعيرة في منطقة الخليج ، وخام

^{١٠} كريستوف ألسوب ، وفتوح بسام، تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاسها على الدولة العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ١٣٤ ، ٢٠١٠ ، ص ١٦

وسط تكساس المتوسط في الولايات المتحدة علما أنه يتفوق على نפט أوبك وخام برنت ، فهو خفيف و
حلو بوزن نوعي قدره ٦٣٩ درجة وبنسبة ٤٪ من الكبريت فقط ، فيما وضعت منظمة الدول المصدرة للنפט
(أوبك) مرجعا خاص بها غرف بسلة أوبك (OPEC Basket) تبنته في عام ١٩٨٧ م ؛ وهي عبارة
عن متوسط سبعة خامات من النفط هي : الخام العربي الخفيف ، خام دبي الإماراتي الفاتح ، خام صحاري
الجزائري ، خام بوني الخفيف النيجري ، خام ميناس الإندونيسي ، خام تياخوانا الخفيف الفنزولي ، خام
إثماس المكسيكي و يفسر انخفاض سعره عن خام برنت وغرب تكساس نتيجة مزجه بين النفط الخفيف
والثقل ، وقد قامت أوبك بتعديل مكونات سلتها في ١٥ حزيران ٢٠٠٥ لتشمل : خام صحاري الجزائري ،
و خام ميناس الإندونيسي ، و خام البصرة الخفيف العراقي ، و خام إيران الثقيل ، و خام الكويت المصدر
، و خام ايس سيدر الليبي (ES Sider) ، و خام بوني الخفيف النيجيري ، و خام مارين القطري
(Marine) ، و الخام العربي الخفيف السعودي ، و موربن الإماراتي (Murban) ، وخام BCF17
الفنزولي، في حين ظهرت أهمية هذه السلة في عام ٢٠٠٠م ، عندما تبنت أوبك النطاق السعري الذي
يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة ضمن النطاق الذي يراوح بين ٢٢ و ٢٨
دولار للبرميل ، وينكر هنا بأن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى بالنسبة لاستهلاك
النفط واستخدام سعرها المرجعي للنفط كسعر مرجعي الأسواق الطاقة في جميع أنحاء العالم أدى إلى جعل
الاقتصاديات العالمية مرآة لما يطرأ من تغيرات وتطورات في العلاقة التي تربط أسعار النفط بسوق الأسهم
لديها يضاف للعوامل السابقة عاملين أساسيين هما :^{١١}

١ - **الاحتياطات :** والتي تمثل النفط الموجود في باطن الأرض ولم يستخرج بعد ، إضافة للنفط الذي لم
يتم اكتشافه بأنواعها المختلفة (المؤكدة ، المحتملة ، الممكنة).

^{١١} زواش زهير ، المالية العامة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ٧٠.

٢- **المخزون** : هو نفط تم استخراجه ممثلا بكميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات و الحكومات لأهداف تجارية أو استراتيجية .

وينكر أن هناك ارتباط مباشر بين أسعار النفط والتغيرات الطارئة على المخزون بعكس علاقتها مع الاحتياطات ، وعليه فإن الدول المنتجة لم تعد قادرة على التحكم بعملية تسعير النفط الخام (كما الحال في عقد السبعينيات) إنما أصبح هذا الأمر تحت سيطرة الطرف القادر على تخزين النفط ، وتسويقه ، والقابض على خفايا السوق فيما لا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصادية ، والتي من أهمها العامل السياسي مما يجعل التنبؤ المستقبلي بأسعار النفط أمر بالغ الصعوبة ، وفيما كانت سلة أوبك أحد المتغيرات المتضمنة في هذا البحث فلا بد أن نذكر منظمة أوبك حتى لو ببضعة سطور :

تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠ م ، وقد ضمت مجموعة من الدول هي : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق ، إيران ، فنزويلا هدفت إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وإيجاد الوسائل والطرق التي تضمن استقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل مما يؤكد ما تحدثنا عنه سابقا بما يخص الأهمية الإستراتيجية للنفط في العالم^{١٢}.

اتسعت العضوية في المنظمة لتصل إلى ١٣ دولة عام ١٩٩٠ م منها : إندونيسيا ، الجزائر ، ليبيا ، نيجيريا ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة .

تمتلك الدول الأعضاء في أوبك ٨٠٠ بليون برميل من احتياط الزيت الثابت الذي يشكل حوالي ٧٦٪ من احتياط الزيت العالمي بنهاية عام ١٩٩٩ م ، ويصل إنتاج المنظمة إلى ٤٠٪ من الإنتاج العالمي بنسبة

^{١٢} بريزة، عبدالسلام، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية -دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العامل والتجارة الدولية الجزائر: جامعة سطيف، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، ص ١٧ نقلا عن دراسة سابقة

صادرات تصل إلى ٥٥٪ من الصادرات العالمية للزيت علماً أن نسبة احتياطي المملكة يشكل ٣٣٪ من احتياطي زيت المنظمة وإنتاجها ٣٢٪ من إنتاج المنظمة بالإضافة لكونها من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم خاصة إلى دول شرق آسيا مثل : اليابان ، و الصين ، والهند .^(١٣)

لا نغفل بأن أسعار النفط وخاصة المرتفعة تستطيع التأثير بالاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات تتمثل ب :^{١٤}

١. نقل الثروة من مستهلكي النفط إلى المنتجين .

٢. ارتفاع تكاليف الإنتاج .

٣. التأثير على التضخم ، ثقة المستهلك والأسواق المالية .

وهذا ما ينطبق على مرجع سلة أوبك (OPEC Reference Basket-ORB) فهو كغيره من مؤشرات الأسواق المالية يعكس بحركته وتطوره كل ما يطرأ على اقتصاديات الدول من تغيرات وتطورات ، و ليس ذلك فقط بل تخط هذا الأمر من خلال تأثره بالتغيرات التي يفرزها الواقع الاقتصادي العالمي ، فقد بدا ذلك جلياً خلال عام ٢٠٠٨ حيث سيطرت الأزمة على الاقتصاديات العالمية علماً أنها بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في الشهر السابع من عام ٢٠٠٧ متمثلة بأزمة الرهن العقاري أو أزمة الائتمان نتيجة السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة القيود التي تحكم العمل المصرفي وعمل المؤسسات المالية الأخرى منذ الثمانينات وبالتزامن مع نشوء سوق ثانوية للرهن العقاري وفر سهولة كبيرة في تمويل القروض عن طريق سوق رأس المال، حيث انتهت بأزمة مالية و اقتصادية عالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، فقد شهدت السوق النفطية العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام

^{١٣} مركز الإحصاء أبوظبي <https://www.scad.gov.ae/ar/pages/default.aspx>

^{١٤} Chu Chia Chung Fang Hui Pet Cheng ,30 Sep 2009 , Relationships between oil price shocks and stock market ,An Empirical Analysis from the Greater China,Page : 101

٢٠٠٨ تطورات إيجابية تمثلت في تصاعد أسعار النفط المختلفة إلى مستويات قياسية خلال شهر تموز من ذاك العام فوصل السعر الفوري لسلة أوبك إلى ١٣١,٢ دولار للبرميل ، ويعود هذا الارتفاع لعدة عوامل هي:^{١٥}

أ- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط حيث وجد أصحاب صناديق التحوط وصناديق الاستثمار التي تملك أموال ضخمة ضالتها في السوق النفطية لجني الأرباح على المدى القصير من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية .

ب- استمرار الانخفاض بقيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى مما أدى إلى تدفق الأموال إلى أسواق السلع وخاصة النفط الخام للتحوط ضد التضخم وتقلبات أسعار العملات .

ت- مخاوف من تعطل إمدادات النفط من غرب إفريقيا وخليج المكسيك نتيجة للعواصف وتعطيل بعض شاحنات النفط المصدرة من ميناء فوس لافيرا الفرنسي بسبب إضراب العمال .

ث- التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية .

بينما شهد هذا المؤشر انخفاض حاد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ حيث وصل إلى ٣٨,٦ دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له خلال عام ٢٠٠٨ ، وبلغ الانخفاض الحاصل بين أعلى مستوى وأدنى مستوى له في ذلك العام ٩٢,٦ دولار للبرميل بنسبة ٧٠.٦ % ، ويرأي الباحث ما حدث من ارتفاع وانخفاض في الأسعار ينطبق عليه ما سماه المحللون ب" معامل الذعر " الذي ربطه المحللون بحدوث الحروب فأطلقوا على هذه الزيادة اسم معامل الذعر الذي يعد نعمة من السماء لأصحاب آبار النفط و لكن ذلك في مدى قصير ، فقد أعقبت الشائعات ضرب العراق جوا ارتفاع بسعر النفط إلى أكثر من ٣٠ \$ بمعامل ذعر يتراوح بين ٣ وه دولارات .

^{١٥} نور الدين عبد القادر ، بلحاج فراحي ، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر- دراسة تحليلية للفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧ ، المجلة المغربية للإقتصاد والمناجمت ، العدد ١ ، (٢٠١٨) ، ص ٢٦

وبملاحظة حركة المؤشرات الاقتصادية الخاصة (معدل النمو، معدل التضخم ، الميزان التجاري ، وغيرها) بدول منظمة أوبك من جهة والدول المستوردة للنفط من جهة أخرى خلال العام نفسه نجد تأثر هذه المؤشرات بالتغيرات السعرية للأسعار النفط عموماً ومؤشر سلة أوبك خصوصاً ، فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ شهدت الدول العربية ارتفاعاً بأسعار النفط رافقه ارتفاع أكبر بأسعار المواد الخام والسلع الغذائية مما أدى إلى ازدياد معدلات التضخم وزيادة كلفة المعيشة مما حدا بالحكومات العربية الزيادة دعم السلع الغذائية و المشتقات النفطية و الإعانات الاجتماعية ، وجاء ضمن الإحصائيات بأن الصادرات النفطية العربية ازدادت بنسبة ٤٣٪ عن عام ٢٠٠٧ بما يعادل حوالي ٦٤٨ مليار دولار وعلى أثر ذلك و بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط تصاعدت الإيرادات لدى الدول المصدرة للنفط من ضمنها الدول الأعضاء في سلة أوبك بنسبة ٤١,٤٪ بما يعادل ٨١٥,٣ مليار دولار ، حيث ازدادت الإيرادات النفطية إلى ٤٧,٦ ٪ مما حقق فائض في الميزان التجاري لتلك الدول ، فقد تحسن أداء النمو بالأسعار الثابتة في عدد من الدول مثل (الإمارات ، و السعودية ، و الكويت ، و ليبيا) بسبب تصاعد إنتاج النفط و زيادة الطلب المحلي على ضوء ارتفاع عائدات التصدير فقد وصل معدل النمو في ذاك العام بالأسعار الثابتة إلى ٤,٤ ٪ و ٢٢٪ بالأسعار الجارية ، والذي جاء مدفوعة بمعدلات النمو المرتفعة لقطاعات الإنتاج السلعي التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في عام ٢٠٠٩ ص ٧١٧ موسوعة مقاتل من الصحراء ، منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ، المبحث الرابع ، أوبك و الأحداث العالمية .^{١٦}

^{١٦} حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، مركز الأسكندرية للكتاب ، الإسكندرية (٢٠٠٠) ، ط٣ ، ص ١١٠

الفصل الأول

السياسة المالية وأثرها في الاقتصاد

السياسة المالية هي إحدى المفاهيم التي مرت بتحويلات كبيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والمالي. إنها مرآة تعكس الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات وتعكسه في كل عصر. في العصور القديمة ، كان دور السياسة المالية ضعيفاً للغاية ، ولم يكن هناك مؤشر واضح على تشكيل سياسة مالية قائمة ومنظمة ، منفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، وكانت مالية الدولة مرتبطة بها. الشؤون المالية للحاكم. كان لديه كل الحق في التصرف فيها، مع ظهور الرأسمالية في أوروبا وإعادة هيكلة الدولة الحديثة ، تم إحياء مفهوم المالية العامة ولعبت الدولة دوراً حيوياً في تراكم رأس المال التجاري وخلق الصناعات.

كان الهدف من السياسة المالية في ذلك الوقت هو إنشاء أسس نظام اقتصادي جديد قائم على تحول المجتمع من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع رأسمالي ، وتوفير الشروط الأساسية لهذا التحول. في ضوء هذه الأفكار أصبحت السياسة المالية للدولة سياسة حيادية تقلل حجم الإنفاق العام إلى أدنى حد وتقتصره على الأعمال التي يصعب على الرأسمالي القيام بها والتي لا تجلب له ربحاً. نتيجة لذلك ، لإبقاء الضرائب منخفضة قدر الإمكان حتى لا تؤثر على هذه المبادرة ، أصبح التوازن المالي هدفاً للسياسة المالية في تلك الحقبة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية واليات عملها

المبحث الأول

السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

تسمح أهمية السياسة المالية في التغلب على الأزمات الاقتصادية عندما تفشل السياسة النقدية وحدها في منع الانكماش الاقتصادي ، وتعتبر الميزانيات الحكومية عن سياستها المالية حيث تحدد الميزانيات الحكومية خطط الإنفاق والإيرادات وسياسات السلطات المركزية والإقليمية والمحلية. الحكومات وتشمل المعلومات والبيانات والشروح الخاصة بالموازنة ، والقضايا المالية والاقتصادية المختلفة التي تؤثر على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني وتفاعلاته ، وكذلك أدوات السياسة المالية المختلفة المعروضة في الميزانية والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والموازنة العامة ، الضرائب وديون الدولة.^{١٧}

تُستخدم السياسة المالية أيضًا لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتوجيهه ، سواء من خلال الإعفاءات من الضرائب والإعفاءات الضريبية أو الإعانات أو التحويلات أو دعم الائتمان أو تقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية والمجمعات الصناعية. تُستخدم السياسة المالية أيضًا لمعالجة الدورات الاقتصادية حيث تقوم البلدان بتشديد سياساتها المالية ، أي خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب في حالة الاحماء الاقتصادي وارتفاع التضخم ، مع اتباع سياسة تيسير السياسة المالية في نفس الوقت. ينكمش الاقتصاد، وتراجع التوظيف والاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على التوظيف والاستثمار، هذا ما سوف نوضحه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية وأهدافها.

المطلب الثاني : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

^{١٧} حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، مركز الأسكندرية للكتاب ، الإسكندرية (٢٠٠٠) ، ط٣ ، ص ١٢٠

المطلب الأول

مفهوم السياسة المالية وأهدافها

تحظى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسة يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وذلك بفضل أدواتها وبما يؤهلها من تحقيق معدلات تشغيل مرغوبة واستقرار نسبي، مما تطل الأسعار في إطار سعيها لإستحثاث النمو وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل،. ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة المالية (Policy Fiscal) تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، وبما يسمح في معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت حالات كساد أم تضخم، إذ تشير إلى أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة، والتي ترتبط بالتغير المطلوب في الضرائب والأنفاق الحكومي، بغية تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والأسعار والإنتاج والتوظيف، بطريقة تراعي تأثير هذه الأدوات على تخصيص الموارد وتدفق الأموال، ومن ثم تأثيرها على فاعلية هذه المتغيرات من أجل المساعدة في تخفيف حدة تقلبات دورة الأعمال التجارية، والمساهمة في الحفاظ على النمو في ظل اقتصاد خالي من التضخم المتقلب والمرتفع، فضال عن تحقيق مستويات مرغوبة للتوظيف يمكن من خلالها تهيئة مقومات لتحديد الحاجات العامة التي يتعين على الحكومة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد، والتي غالبا ما تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية على الطلب الكلي، ودعم ثقة المستهلكين والمستثمرين فضال عن الشركاء التجاريين الرئيسيين في حالة انخفاض الصادرات.^{١٨}

^{١٨} شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي، مصر، الاسكندرية، ص١٧

من أهم أدوات السياسة المالية هي:

أولاً : النفقات العامة : يتم التحكم بالإفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، بهدف إشباع رغبات مواطني الدولة .

كما جاء في مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ في شأن المالية العامة في المادة (٤٩) ضوابط صرف النفقات الذي نص على :تلتزم الجهات الاتحادية بالضوابط القانونية و التنظيمية المقررة وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون للصرف على المشروعات المدرجة في الميزانية العامة .

ثانياً : الإيرادات العامة : هي مجموع الأموال التي تجبها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة. والإيرادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية. كما جاء في القانون اتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١١ في شأن الإيرادات العامة للدولة،ينظم هذا القانون الإيرادات العامة للدولة ابتداء من مصادر الإيرادات مروراً بكل الأحكام المتعلقة بالإيرادات و اهم ذلك تتكون الإيرادات العامة للدولة مما يأتي:

الضرائب و الرسوم و العوائد الاتحادية ،الرسوم و الأجور التي تحصلها الدولة في مقابل الخدمات التي تؤديها ،الحصة التي تسهم بها كل إمارة في ميزانية الدولة .^{١٩}

ثالثاً : الموازنة العامة للدولة . الموازنة العامة للدولة أو الميزانية العامة للدولة، هي بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة؛

^{١٩} السيد عطيه عبدالواحد : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،دار الحق للنشر ،القاهرة ،٢٠١٦، ص ١١٠

كما جاء في القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي .

الضرائب:- تشمل جميع أنواع الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، وضرائب الشركات، والضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المحلية منها والخارجية من حيث الاستيراد طلبها.^{٢٠}

المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ في شأن الضريبة المضافة.

الدين العام:-

هي الأموال التي تقتريها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة،.

تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الدين العام نظام الصكوك و السندات كما جاء في المرسوم بقانون اتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠١٨ في شأن الدين العام ، فتقوم ببيع السندات الحكومية للمواطنين، ويكون ذلك لأصحاب الدخل المتوسطة والكبيرة، وعند العجز عن السداد فإنها تلجأ إلى تقليل التضخم عن طريق تقليل الاستهلاك.^{٢١}

أنواع السياسة المالية:

هناك نوعان رئيسيان من السياسة المالية: السياسة المالية التوسعية ،السياسة المالية الانكماشية.

إن السياسة المالية التوسعية بأن تستخدم الحكومات السياسة المالية للتأثير على الاقتصاد، لنفترض أن الاقتصاد يعاني حالة ركود، في هذه الحالة ربما تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب و تتميز السياسة

^{٢٠} إسماعيل عبد الرحمن ، حربي موسى عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط ١ ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ١١٠.

^{٢١} مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي ، ٢٠١٨ ، ص ٢٥

المالية التوسعية بعجز الموازنة ، وذلك عندما تتخطى النفقات الحكومية عائدات الضرائب ومصادر الدخل الأخرى. عملياً يحدث عجز الموازنة نتيجةً لزيادة الإنفاق وخفض الضرائب معاً.

سلبيات السياسة المالية التوسعية يعد تنامي عجز الموازنة أحد أبرز السلبيات. يشير منتقدو هذه السياسة إلى أن فيض الخسائر الحكومية قد يفوق معدلات النمو.

أما السياسة المالية الانكماشية ، تلجأ الحكومة للسياسة المالية الانكماشية لمواجهة تنامي معدلات التضخم، أو لمواجهة الأعراض التوسعية عموماً، أو ربما تفرض حالات محدودة من الانكماش في محاولة استعادة توازن الدورة الاقتصادية.

ويرى الباحث : عندما لا تكون السياسات المالية توسعية أو إنكماشية، فإنها بالطبع تكون محايدة قد تؤثر الحكومة على السياسة المالية بعيداً عن الإنفاق أو السياسات الضريبية، مثل استخدام رسوم سك العملة (الأرباح المتولدة عن طباعة النقود)، أو بيع الأصول.

المطلب الثاني

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

وتكمن الأهمية في استخدام السياسة المالية لجذب وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية، سواء من خلال الإعفاءات والحسومات الضريبية أو الدعم أو التحويلات أو دعم الائتمان أو توفير الخدمات وتطوير البنية الأساسية والمجمعات الصناعية.

كما تستخدم السياسة المالية للتعامل مع الدورات الاقتصادية، حيث تشدد الدول سياستها المالية - أي تخفض الإنفاق أو ترفع الضرائب في حالة التسخين الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، بينما تتبنى سياسات التيسير المالي عند انكماش الاقتصاد وتراجع التوظيف والاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على التوظيف والاستثمار.

أهمية السياسة المالية في التغلب على الركود ، وذلك من خلال رفع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى رفع مستويات الدخل القومي والأنتاج .

السياسة المالية لها دور مهم في تنظيم إجراءات الإنفاق العام و في ترشيد استخدام الإيرادات و ذلك من خلال التوظيف الأفضل للموارد و طريقة صرفها ، والذي يسهم في رفع المستوى الإقتصادي و الإنتاج المحلي و ضمان استقرار السعر في الدولة .^{٢٢}

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي :-

أولاً : تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

^{٢٢} السيد عطيه عبدالواحد : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار الحق للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١١٧

أ- في مرحلة الإنتاج: يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة.

ب- وفي مرحلة التوزيع: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع.

ج - وفي مرحلة الإنفاق: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات.

ثانياً : التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد:

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ففي حالة التراجع تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار .

ثالثاً : زيادة معدلات النمو الاقتصادي:^{٢٣}

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية.

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

أ. تخفيض الضرائب التي تطل الطبقات ذات الدخل المحدود،

ب. يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة.

^{٢٣} السيد عطيه عبدالواحد : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار الحق للنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٢٢

رابعاً: تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها.

ويرى الباحث أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية.

المبحث الثاني

أدوات السياسة المالية وآليات عملها

رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة؛ إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فتري أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك؛ إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات، وعلاوة على ذلك، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي .

وهذا ما سوف نوضحه من خلال المطالب التالية .

- المطلب الأول : سياسة الإنفاق العام
- المطلب الثاني : سياسة الإيرادات العامة والموازنة العامة

المطلب الأول

سياسة الإنفاق العام

الفرع الأول :مناقشة مفهوم النفقات العامة

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة ويتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة ثلاثة هي :-

أولاً :النفقة مبلغ نقدي:

ثانياً :النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

ثالثاً :النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام بمعنى أن :

- أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة .
- أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في

تحمل الأعباء العامة .^{٢٤}

ومن خلال ما سبق نخلص من ذلك إلى أن النفقات العامة هي: المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام، إن هذا التعريف للنفقة العامة الذي تركز إليه معظم الدول لا يعبر تعبيراً واضحاً وصريحاً عن الحجم الحقيقي للإنفاق العام، إذ إنه يقتصر فقط على الطابع النقدي، في حين أنه يوجد إلى جانب هذا الشكل من الإنفاق شكل آخر هو الإنفاق العيني الذي يختلف حجمه من بلد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ومن ثم فإنه يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة دون مقابل نقدي في الإنفاق العام كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بالإجبار، وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة كأن تحصل على ما يلزمها من أفراد القوات المسلحة عن طريق التجنيد الإجباري بدلاً من أن تشتري

^{٢٤} السيد عطيه عبدالواحد : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار الحق للنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٣٠

هذه الخدمات نظير أجر نقدي، ومن ثم لكي نعرف حجم الإنفاق العام الحقيقي يجب أن نضيف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية؛ وهذا أمر سهل ويسير، ومن ثم كان لابد من إيجاد تعريف آخر للنفقة العامة يشمل بأن واحد الإنفاق النقدي والعيني ليحتل مكانه العادل ضمن النفقات العامة. وفي النهاية توصلنا إلى التعريف الآتي للنفقة ألا وهو: النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة. (٢٥)

الفرع الثاني : مناقشة أسباب ازدياد النفقات العامة

وفي هذه الفقرة نناقش عن أسباب ازدياد النفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة :

أولاً : الأسباب الاقتصادية: التوسع في بناء وإنشاء المشروعات العامة، ومعالجة التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الأزمات).

ثانياً : الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة .

ثالثاً : الأسباب الحربية : اتساع نطاق الحروب في المنطقة والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة خاصة في حرب قوى التحالف العربي باليمن.

الفرع الثالث : مناقشة آثار الإنفاق العام

أن الإنفاق العام له أثاراً متعددة منها ما يشبع الحاجات العامة فضلاً عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام ،على أن الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق تتوقف على طبيعة هذا الإنفاق والهدف منه، وكذلك طبيعة الإيرادات اللازمة للتمويل، والوضع الاقتصادي السائد، أن هذه الآثار

^{٢٥} حامد دراز، مبادئ المالية العامة، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨، ص٣٩٨.

تتوقف على : الخصائص الهيكلية للاقتصاد، ومرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد ، و مستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد، ومدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها ، ومصادر تمويل الإنفاق العام، وأوجه تخصيص الإنفاق العام، والمدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق العام. ونلخص آثار الإنفاق العام إلى الأنواع الآتية :

١. الآثار المباشرة للإنفاق العام في الإنتاج القومي ويحدث ذلك من خلال تأثيرها على رغبة وقدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج ، وعلى القوى المادية للإنتاج ، وعلى الطلب الفعلي .

٢. الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي ويحدث ذلك عبر قناتين شراء الدولة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية أو قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كلية للاستهلاك أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات.^{٢٦}

٣. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام وتنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل حيث يحدث الإنفاق العام آثاره غير مباشرة في الاستهلاك القومي بواسطة الاستهلاك المولد (أثر المضاعف) ، ويحدث الإنفاق العام آثاره غير مباشرة في الإنتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد.

٤. آثار الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين ، الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين (التوزيع الأولي) ، والثانية عن طريق ادخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي ، وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين أو التوزيع النهائي.

^{٢٦} دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٨

٥. إسهام الإنفاق العام في زيادة الإنتاج من خلال الاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية

كالزراعة والصناعة والتجارة ومشاريع البنية التحتية .

٦. إسهام الإنفاق العام في زيادة قدرات البنية التحتية للاقتصاد من خلال الاستثمار في الطاقة

والاتصالات والمواصلات والموانئ .

ونرى أن إن آثار الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة ستؤدي إلى تحسين الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الراهن بالنظر لأن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمار في بعض المجالات لانخفاض عائدها أو حاجتها لرؤوس أموال ضخمة أو زيادة درجة المخاطرة .

رابعاً : أهمية الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ان بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية ، لها خصائص عديدة متميزة أسهمت في تعزيز نمو وانتعاش الاقتصاد ، حتى في حالات الركود التي يشهدها العالم فدولة الإمارات العربية المتحدة تحتفظ باحتياطات مالية قوية وقطاعات مصرفية متينة، تمكّن من الاستمرار في توفير التمويل اللازم لكل المشروعات الحكومية الاتحادية ، وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية بدون تعثرات وهو ما جعل التوقع من صندوق النقد الدولي، بزيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات؛ ليصل إلى ١١٨.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠، كما سينمو فائض الحساب الجاري إلى ٣٣.٤ مليار دولار بحلول العام نفسه.^{٢٧}

وعودة إلى أهمية الإنفاق الحكومي في انتعاش الاقتصاد لدى دولة الإمارات، نجد أن السياسات والاستراتيجيات الحكومية تتوجه نحو مواصلة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء الإمارات من أبوظبي الى الفجيرة ، وهي التي تشتمل على الإنفاق المباني الاتحادية وشبكات الطرق ،

^{٢٧} عاطف وليم أندرواس ، مرجع سابق ، دار الفكر الجامعي ، (الإسكندرية) ، ٢٠١٠ ، ص ١٧

والكثير من النشاطات التي تسهم في تقوية القطاعات الحيوية الفعالة الأخرى وزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاعات السياحة والتجارة والنقل وغيرها.

دولة الإمارات تمكنت من تعزيز مكانه التنافسية لها في المؤشرات الاقتصادية العالمية حيث حصلت الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول إقليمياً والسابع على مستوى العالم ، في التنافسية العالمية كما جاء في التقارير السنوية للتنافسية العالمية ٢٠١٨، الصادرة من مراكز التنافسية العالمية، وهو التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس التنافسية للدول، عبر المحاور الرئيسية الأربعة؛ هي أولاً: الأداء الاقتصادي، ثانياً: والكفاءة الحكومية، ثالثاً : فعالية بيئة الأعمال، رابعاً: البنية التحتية. كما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، في مؤشري كفاءة القرارات الحكومية، وتوافر الخبرات والمواهب.

الإمارات احتفظت بمكانتها الاقتصادية عالمياً ونظراً إلى اهتمامها بزيادة إنفاقها العام، الذي يعد الضمانة المهمة والرئيسية للنمو والتطور، حيث تفوقت على دولة كثيرة بما يقارب ١٣٦ دولة في مؤشر التنافسية الدولية وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، وبهذا تكون الأولى عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي، إلى جانب حصولها على المرتبة الأولى عالمياً في المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا العالية وفي القدرة الإبداعية؛ وهو ما يؤكد مواكبتها لكل المجالات التي تدعم الاقتصاد في عصر ما بعد النفط، وخصوصاً إزاء كل ما يتعلق بالتكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي والثورة الرابعة.^{٢٨}

تؤكد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠١٨ قدرتها على

التكيف مع الأزمات المالية ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية:

^{٢٨} عاطف وليم أندرواس ، مرجع سابق ، (الإسكندرية) ، ٢٠١٠ ، ص ١٨

المؤشرات الأساسية	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	401.96	370.30	371.35	407.21	435.70
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، التغير السنوي %)	3.1	3.8	3	1.3	3.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	43.213	38.650	37.678	40.162	41.772
نسبة إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي	15.6	18.1	19.3	19.3	19.0
نسبة التضخم	2.3	4.1	1.8	2.8	3.7
الحساب الجاري (مليار دولار)	40.33	12.31	8.7	8.78	16.97
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	10.0	3.3	2.4	3.5	3.9

الجدول رقم (١) أصيل المهماه ، دائرة البحوث والإحصاء ، مصرف الإمارات العربية المتحدة أبوظبي ، دولة الإمارات العربية ، ٢٠١٩

ونرى أن تصنيفات الإمارات العربية المتحدة على مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية بنجاح المجهودات المبذولة على الصعيد الوطني لتسريع عملية التنويع، وخلق بيئة أعمال واستثمارية ليس لها نظير، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة:^{٢٩}

المؤشر	الترتيب العالمي
الانفتاح الاقتصادي	المرتبة الثالثة
بيئة الأعمال والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي	المرتبة الرابعة
مؤشر الجاهزية العالمية	المرتبة الخامسة
مؤشر الجاهزية للتغير	المرتبة الخامسة
مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة السابع عشرة

الجدول رقم (٢) أصيل المهماه ، دائرة البحوث والإحصاء ، مصرف الإمارات العربية المتحدة أبوظبي ، دولة الإمارات العربية ، ٢٠١٩

^{٢٩} عاطف وليم أندرواس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

المستوى المرتفع للنشاط الاقتصادي يشير في الفترة التي تسبق استضافة إمارة دبي للمرة الأولى في الخليج العربي والشرق الأوسط لإكسبو في عام ٢٠٢٠ إلى النمو المستدام لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يستقطب إكسبو ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ مليون مستثمر وزائر من جميع أنحاء الدول ويجمع استثمارات أجنبية تتراوح ما بين ١٠٠ و١٥٠ مليار ومع اقتراب الاكسبو ستستفيد القطاعات مثل قطاع التجزئة والعقارات والسياحة والتعليم وتمويل المشاريع الضخمة الجديدة، والسعي إلى أسواق عالمية جديدة. ويرى الباحث على دولة الإمارات أن تتبنى المبادرات التي تهدف إلى التعزيز لكفاءة الإنفاق العام، والاستخدام الأفضل للموارد المالية في جميع القطاعات الحيوية، وتحقيق التكامل بين كل الجهات الاتحادية والمحلية وحماية الاستقرار الاقتصادي بالإمارات، وهذا يجعلها تكتف من الإنفاقات العامة في المجالات ذات الأولوية والأهمية والأساسية مثل التعليم والصحة ، وهي التي تقيد الاقتصاد الاتحادي الوطني، تركز على مقدار حاجة المجتمع الإماراتي إلى مشروعات منفعة لجماعية، والاهتمام بنوعية الإنفاق اللازم لتحفيز الابتكار والإنتاجية في الأسواق المحلية؛ وبوصفه إحدى أهم الآليات اللازمة للحفاظ على الاستدامة بشتى أنواعها، وتطبيق الاستراتيجيات التي تصب في مصلحة رأس المال البشري والبنية الأساسية والاستثمار، وبما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص، ويضمن للأجيال مستقبلاً مزدهراً ومستقراً، إن ترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية المربحة، والسياسة النقدية الأكثر فعالية، والموازنة العامة الأكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الترفيهي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.^{٣٠}

^{٣٠} أوبك: الإمارات قدمت دعماً تاريخياً لسوق النفط - العين الإخبارية ، تاريخ النشر ٢٠٢١/٠٦/١٤

المطلب الثاني

سياسة الإيرادات العامة والموازنة العامة

يمكن تعريف الميزانية العامة بأنها «بيان تقديري للنفقات والإيرادات العامة للدولة للسنة المالية المقبلة»، وبما أن المال يمثل أهمية خاصة للدولة لكي تتمكن من إشباع الحاجات العامة للأفراد، فإن دساتير الدول تحرص على إخضاع إقرار الميزانية العامة للدولة من لدن السلطة التشريعية وفقا لإجراءات صارمة ودش وإصدارها بموجب قانون ولم يخرج المشرع الدستوري الإماراتي عن القواعد العامة أعلاه، حيث نصت المادة (١٢٩) الدستورية أعلاه على: «يعرض مشروع الميزة السنوية للاتحاد متضمنا تقديرات الإيرادات والمصروفات قبل بدء السنة الما بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها وإبداء ملاح عليها، وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس لأعلى للاتحاد مصحوبة بالملاحظات لإقرارها».

ونصت المادة (١٣٠) الدستورية أعلاه على: «تصدر الميزانية العامة في جميع الأموال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية، بمرسوم اتحادي إقرار اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني ت من اعتمادات السنة المالية السابقة، وتجني الإيرادات وتنفق المصروفات و للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة».^{٣١}

وبموجب أحكام هذا النص الدستوري صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (السنة ٢٠١١) بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي.

ونصت المادة (١٣١) الدستورية أعلاه على: «كل معروف غير وارد با أو زائد عن التقديرات الواردة بها، وكل نقل لأي مبلغ من باب إلى باب آخر أبواب الميزانية يجب أن يكون بقانون، ومع ذلك يجوز في حالة الضرورة الملحة تقرير هذا الصرف أو النقل بمرسوم بقانون وفقا لأحكام المادة (١١٣) من هذا الدستور».

^{٣١} نواف كنعان، النظام الدستوري والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والطباعة ، ص١٢

ونصت المادة (١٢٨) الدستور أعلاه على: «يحدد القانون قواعد إعداد الميزانية العامة للاتحاد، والحساب الختامي، كما يحدد بدء السنة المالية».

وبالتدقيق بالمواد الدستورية أعلاه، فإننا نجد أنها تضمنت أحكام خاصة تتعلق بإصدار القوانين المالية وخضوعا قانون الميزانية العامة يجب على المجلس الوطني الاتحادي مراعاتها لدى مناقشته لها.

وكذلك، فإن اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي حددت الإدارات الواجب إتباعها لدى مناقشة المجلس الوطني المشروع الميزانية العامة للاتحاد وإقراره، والمتمثلة بما يلي:

تعد حكومة الاتحاد مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الاتحاد ومصروفاته وتعرضه على المجلس قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل لمناقشته وإبداء ملاحظاته عليه.

يحيل الرئيس مشروع قانون الميزانية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فور تقديمه للمجلس، وخطر المجلس بذلك في أول جلسة تالية.

تقدم لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للمجلس تقريراً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي يقوم عليها مشروع الميزانية وبياناً مناسباً عن كل قسم من أقسامها، مع التنويه بالملاحظ والاقتراحات التي يقدمها أعضاء اللجنة بشأنها، وذلك في ميعاد لا يجاوز ستة أسابيع من تاريخ إحالة المشروع إلى اللجنة، فإذا نقضت هذه المهلة دون أن تقدم اللجنة التقرير المذكور وجب أن تبين أسباب ذلك للمجلس، وللمجلس أن يمنحها مهلة أخرى لا تجاوز أسبوعين، فإن لم تقدم تقريرها خلال هذه المهلة جاز للمجلس أن يناقش مشروع قانون الميزانية بالحالة التي ورد بها من الحكومة.^{٣٢}

^{٣٢} عصام علي الدبس ، القانون الدستوري وتطبيقاته ، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا ، مكتبة الشارقة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ ، ص ٤٦

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط والاثار الناجمة عنها

تعد تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المنتجة، وتتنظر بعض الحكومات الإقليمية إلى أن المدة ما بين (١٩٧٣-١٩٨٦) على أنها مدة رخاء للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية نتيجة لازدياد العوائد النفطية، ولكن رافقها تضخم في الأسعار ومعدلات الأجور والاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، بعبارة أخرى فإن زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول الخليجية، وقد أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي (The Dutch Disease).^{٣٣}

أوبما أن النفط يلعب دورا بارزا في الاقتصاد، فإن التغيرات التي تحصل في أسعاره ستكون لها علاقة ارتباط مع التغيرات في أسعار الأسهم المالية من خلال تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، كالتأثير في أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها كلفة تشغيل مباشر أو غير مباشر، لذا فإن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض في عوائدها المتوقعة، وأسعار أسهمها المالية، وذلك إذا استطاعت سوق الأسهم المالية السيطرة على مؤشرات التدفق النقدي بشكل فعال بزيادات أسعار النفط، أما إذا كانت هذه الأسواق غير كفؤة فإن عوائدها ستكون منخفضة ، وهذا ما سوف نوضحه في المطالب التالية :

المطلب الأول : أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الثاني : التداعيات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط

^{٣٣} عاطف وليم أندرواس مرجع سابق ، (الإسكندرية) ، ٢٠١٠ ، ص ٦

المطلب الأول

أسعار النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

إن العوامل المؤثرة على سعر برميل النفط تطورت وتعمقت بصورة سريعة منذ انسحبت الولايات المتحدة (١٩٧١) من الاتفاقية برايتون وودز (١٩٤٤)، التي كانت تنظم ثبات عملة الدولار الأمريكي، حيث إن الدول المنتجة للنفط اعتمدت العملة الأساسية لتسعير النفط والغاز. بسبب الانسحاب الأمريكي عوم صرف العملات الأوروبية بالكامل، مما سبب حصول تذبذبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولار. بموجب ذلك حصل تأثير في قيمة الإيرادات من بيع النفط والغاز في الأسواق العالمية، تضررت من هذه الحالة منظمة دول أوبك لأنها الجهة الرئيسية المصدرة للنفط في العالم. هذه البداية سببت تذبذبات كبيرة لسوق النفط مما دفع باستحداث طرق متعددة في تثبيت توازن أسعار النفط. فأعيد النظر في نظم العرض والطلب فظهرت أنظمة جديدة للبيع والشراء (الآنية والآجلة)، وحساب العوامل الجيوسياسية والتنسيق النظامي في الحصص. في هذا البحث نتطرق إلى تطور عامل أساسي والمرجعي في تحديد سعر النفط، وهو المبني على المحتوى النوعي للتركيب الكيميائي المبني على كثافة وحموضة النفط. من هذين المحتويين الكيميائيين تتعدد أنواع من النفوط وفي مناطق متعددة بالعالم، وبما أن ٦٠ إلى ٦٥٪ من النفط يستهلك بطاقة وقود النقل فقد عرفت جودة الزيت الخام بكثافته من الخفيف إلى الثقيل ونسبة حموضته من الحلو إلى الحامض.^{٣٤}

وقد استخدمت معايير معهد البترول الأمريكي (API) في تحديد الوزن النوعي للنفط. فالنفط الخفيف ما كانت كثافته أعلى من ٣٨ درجة والثقل ما كانت كثافته أقل من ٢٢ درجة، والنفط الحلو ما كانت نسبة الكبريت فيه أقل من ٠.٥٪، والحامض ما كانت نسبة الكبريت فيه أكثر من ٠.٥٪. من هذا المحتوى

^{٣٤} زواش زهير ، مرجع سابق ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ١٠٦

الكيمائي النسبي ينطلق ١٨٥ نوعا من النفط، أشهر هذه النفوط مزيج خام برنت الذي يعد مرجعا لأكثر من ٦٠٪ من نفوط العالم، وخام غرب تكساس المتوسط (WTI) الذي يعتبر مرجعا لإقليم أميركا الشمالية، وأثقل من هذين المرجعين هو مزيج خام الإشارة دبي/ عمان الحامض.

يعتبر خام مزيج برنت بكثافة ٣٨.٠٦ درجة API ونسبة كبريت ٠.٣٧٪، وهو مزيج نفوط ١٥ حقل في بحر الشمال في حوالي منطقة برنت؛ ويعتبر مرجعا لنفوط أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وتداوله في سوق لندن.

خام غرب تكساس الوسيط (WTI) ذو الكثافة ٣٩.٦ درجة ونسبة كبريت ٠.٢٤٪ يعتبر مرجعا قياسيا لنفوط أميركا الشمالية، ويتداول في أسواق نايمكس بالولايات المتحدة. المرجعان يعتبران معيارين للنفوط الخفيفة الحلوة خام مزيج الإشارة دبي عمان ذو الكثافة ٣١ درجة ونسبة كبريت ٢٪ يعتبر مرجعا لقياس تسعير نفوط منطقة الخليج والنفوط المتوسطة الثقيلة، والثقيلة وهي الأكثر طلبا عليها للمصافي والأكثر تداولاً في الأسواق العالمية.^{٣٥}

اكتشفت الكويت الزيت الخفيف في المكنن الجوراسي في حقلي برقان والصابرية في ٢٠٠٦ بكثافة الزيت تقدر ٤٨ درجة ونسبة كبريت ٥٪ وبعد المعالجة صدرت الكويت أول كمية لها في يوليو ٢٠١٨ عن طريق شحنتين ٥٠٠ ألف برميل بمعدل ٥٧ ألف برميل يوميا بسمى السوبر لايت (KSLC) بكثافة ٤٨ درجة ونسبة كبريت ٠.٤٪. للكويت الآن أربعة أصناف من الزيوت للتصدير وهي الثقيل، والثقيل المتوسط، والخفيف المتوسط، والخفيف. بصورة سباق للخط انتجت الكويت المزيج المحسن لكثافة ٣٨ درجة ونسبة كبريت ٠.٢٤٪ المشابه لخام برنت المرغوب عالميا حاولت الكويت تسويق المزيج المحسن ولكن حادثة الدخول للسوق والمنافسة لهذين المنتجين لنفس المواصفات وبخصومات سخية جعل المشروع أفضل المنتج

^{٣٥} عاطف وليم أندرواس ، مرجع سابق ، (الإسكندرية) ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧

الكويتي المحسن من المنافسة لسعر خام برنت رغم تفوقه عليه! واستمرت الكويت خلال ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩

تصدر المتوسط الحامض ٣١ درجة ونسبة كبريت ٢.٥٪.^{٣٦}

ورغم منطقية زيادة الطلب على المحتوى النوعي للنفوط، ومن ثم التأثير على أسعارها ارتفاعاً، فإن ظهور عوامل غير مباشرة أعاققت العلاقة، وأهمها العامل الجيوسياسي. وما أثير حديثاً حول فكرة تحول منظمة منتجي النفط "أوبك بلس" إلى بنك نفطي على نمط البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي جديرة بالمتابعة، لأن فيها التنسيق للعوامل المؤثرة المتفرقة في زعزعة توازن السوق النفطي.^{٣٧}

^{٣٦} أوبك: الإمارات قدمت دعماً تاريخياً لسوق النفط - العين الإخبارية ، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٠٧/١٠

^{٣٧} عاطف وليم أندرواس ، مرجع سابق، (الإسكندرية)، ٢٠١٠ ، ص ٢٠

المطلب الثاني

التداعيات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط

شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً في الهجمات على السفن وناقلات النفط البحرية في الخليج وبحر العرب، وهى الهجمات التي بدأت تستهدف النقل البحري في المنطقة منذ بضعة أعوام. فخلال الأيام القليلة الماضية، وتحديدًا في ٢٩ يوليو الماضي (٢٠٢١)، تعرضت ناقلة نفط لهجوم في بحر العرب، يُعتقد أنه باستخدام طائرة بدون طيار تحمل متفجرات، مما أسفر، لأول مرة منذ بدء هذه الهجمات، عن مقتل أفراد من طاقم الناقلة، التي تديرها شركة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي. وفي ٣ أغسطس الجاري، أشارت تقارير إلى تعرض ناقلة نفط أخرى لعملية احتجاز من قبل مسلحين في خليج عمان، استمرت لعدة ساعات قبل مغادرة المسلحين للناقلة. وفي حين لم يتم الإعلان عن الجهات المسؤولة عن هذه الهجمات، إلا أن المسؤولين في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإسرائيل، قد اتهموا إيران صراحة بالوقوف وراء هذه الهجمات على حركة النقل البحري في المنطقة، بل وألحوا إلى وجود أدلة في حوزتهم على ضلوع إيران في هذه الهجمات، وهو ما نفاه المسؤولون الإيرانيون حتى الآن.^(٣٨)

وتأتي هذه الهجمات بعد شهرين تقريباً من غرق أكبر السفن الحربية في البحرية الإيرانية، "خارج"، في خليج عمان أيضاً، في ظروف ما تزال غامضة، بعد اشتعال النيران بها بشكل مفاجئ. وقبل ذلك في شهر إبريل الماضي، تعرضت سفينة إيرانية أخرى، يعتقد أنها تابعة للحرس الثوري، لهجوم في البحر الأحمر، قبالة السواحل اليمنية، لم يتم كذلك الإعلان عن الجهة المسؤولة عنه، وإن كانت إيران قد اتهمت إسرائيل بالوقوف ورأئه.

^{٣٨} حسين سليمان ،باحث اقتصادي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التداعيات الاقتصادية المحتملة للهجمات في الخليج وبحر العرب ، ص ١١٠

لم تسفر هذه الهجمات حتى الآن عن ارتفاع في أسعار النفط العالمية، بسبب مخاوف حدوث اضطراب محتمل لحركة النقل البحري للنفط من الخليج العربي، بل وعلى العكس شهدت أسعار النفط تراجعاً بـ ٣٪ تقريباً، من ٧٥ دولاراً للبرميل، سعر سلة أوبك، في نهاية شهر يوليو، إلى ٧٢.٧ دولاراً للبرميل خلال الأيام الأولى من شهر أغسطس. ويرجع ذلك بالأساس إلى تركيز الأسواق العالمية على المخاوف الاقتصادية الأبرز، المتعلقة بتفشي السلالات الجديدة من فيروس كوفيد-١٩، ومخاطر معاودة الحكومات حول العالم تشديد إجراءات الإغلاق الاحترازية في الأشهر القليلة المقبلة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء، والذي شهد خلال عام ٢٠٢٠، ذروة إصابات ووفيات الوباء، وهو ما إن تكرر فسيتسبب في تباطؤ اقتصادي جديد وتراجع في الطلب على النفط، وبالتالي في أسعاره.^(٣٩)

وكان سعر برميل سلة أوبك قد انهار خلال العام الماضي بسبب إجراءات الإغلاق العالمية، ووصل إلى ١٢ دولاراً للبرميل في شهر إبريل، مقارنة بـ ٧٠ دولاراً للبرميل في مطلع العام ٢٠٢٠، قبل أن يعاود الصعود مع تخفيف إجراءات الإغلاق، وما صاحبه من بدء في تعافي الاقتصاد العالمي، وزيادة الطلب على الطاقة، وذلك وفقاً لبيانات منظمة أوبك.^{٤٠}

وعلى الرغم من التأثير المحدود، حتى الآن، للهجمات في الخليج وبحر العرب على أسعار النفط، مقارنة بتطورات وباء كوفيد-١٩، إلا أنه من غير المستبعد أن تؤدي المزيد من التفاعلات والتصعيد إلى تحريك أسعار النفط في الفترة المقبلة، خاصة في ضوء تصاعد لغة الاتهامات، والتهديدات المتبادلة، بين الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى غربية من ناحية، وإيران من أخرى، بالرد العنيف والتصعيد، بسبب الهجمات على السفن والناقلات التابعة للطرفين في الخليج وبحر العرب. وقد تُترجم هذه التهديدات إلى زيادة فعلية في

^{٣٩} حسين سليمان، مرجع سابق، ص ١٥٠.

^{٤٠} عواصم وكالات، اتفاق على زيادة الإنتاج يرفع الأساس المرجعي للإمارات إلى ٣,٥ ملايين برميل، تحالف «أوبك بلاس» يستجيب لمطالب الإمارات، تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢١.

وتيرة الهجمات في المنطقة وحدثها، بما قد يتسبب في اضطراب حركة النقل البحري، أو على الأقل يجبر الأسواق العالمية على إضافة هامش مخاطر، وهو ما سيدفع في الحالتين إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة، خاصة إذا أثبتت مخاوف السلالات الجديدة من كوفيد ١٩ عدم صحتها، ولم تُترجم إلى إجراءات إغلاق جديدة، وهو ما سيخفف من ضغط الانخفاض على أسعار النفط، ويفسح المجال أمام المزيد من الصعود في الأسعار مع تصاعد التوتر في المنطقة.

وفي حالة تفاقم التوترات والهجمات بالفعل وتسببت في ارتفاع أسعار النفط، فمن المُتوقع أن يفرض ذلك تداعيات ممتدة على سوق الطاقة، والبلدان المصدرة للنفط، وفي مقدمتها بلدان الخليج العربي، في صورة تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. فبصورة مبدئية، يعد السعر الحالي للنفط، الذي وصل كما تمت الإشارة إلى ٧٥ دولاراً للبرميل قبل أيام، سعراً مرتفعاً من الأساس، وهو الأعلى منذ عام ٢٠١٨، وبالتالي، فإن مزيد من الارتفاع سيعزز من جاذبية بدائله من مصادر الطاقة المتجددة، سواء الألواح الشمسية، أو بطاريات الليثيوم الكهربائية، أو طاقة الرياح، وغيرها، والتي تراجعت تكلفتها وبالتالي أسعارها بوتيرة غير مسبقة خلال العقد الأخير، مدفوعة بالتطورات التقنية، وهو ما جعلها أكثر تنافسية واقتصادية في مقابل النفط، حتى بدون الدعم الحكومي الذي يحظى به قطاع الطاقة المتجددة في بلدان عديدة، وهو ما سيخفض بالتالي من حصة النفط في تركيبة الطلب على الطاقة عالمياً.^{٤١}

ويضاف إلى ذلك، أن المبادرات المناخية الدولية والإقليمية خلال الأعوام الماضية، قد دفعت عدداً من البلدان والتكتلات إلى التعهد بخفض الاعتماد على النفط ومصادر الطاقة الكربونية، بما في ذلك منع السيارات العاملة بالوقود النفطي تماماً خلال السنوات المقبلة، وهو ما ينذر بمزيد من تراجع الطلب على النفط مستقبلاً لصالح الطاقة المتجددة، بما يؤثر على خيارات البلدان المصدرة للنفط في الوقت الحالي.

^{٤١} / <https://www.brookings.edu/ar/opinions/%>

وإلى جانب التأثير المحتمل لتصاعد الهجمات المتبادلة في الخليج وبحر العرب، على أسعار النفط، فمن المحتمل كذلك أن تؤدي هذه الاضطرابات وعدم اليقين المتعلقين بتدفق النفط من المنطقة، إلى سعي مستوردي نفط الشرق الأوسط إلى تأمين بدائل له، لتحسين اقتصاداتهم من مخاطر اضطراب حركة نقل النفط بسبب الهجمات، حتى وإن لم يرتفع سعره. ومن المحتمل أن تلعب هذه المخاوف الدور الأكبر لدى بلدان شرق آسيا، التي تعتمد على النفط من الشرق الأوسط بصورة رئيسية، وتستورد ٧٧٪ من إجمالي صادرات الشرق الأوسط النفطية، وفي مقدمتها الصين، المستورد الأول عالمياً لنفط الشرق الأوسط، وفقاً لبيانات منظمة أوبك.^{٤٢}

وتعد مثل هذه المخاوف، والحاجة إلى ضمان الأمن الطاقوي، دافعاً رئيسياً بالفعل للاستراتيجية الصينية الطموحة للطاقة المتجددة، والتي يأتي في مقدمة أهدافها تقليل اعتماد الاقتصاد الصيني على الواردات النفطية من المناطق غير المستقرة، وأبرزها الشرق الأوسط، وكذلك إفريقيا، وهي الاستراتيجية التي وضعت الصين بالفعل في مقدمة بلدان العالم في استخدام الطاقة المتجددة في عدد كبير من المجالات، أبرزها استخدام السيارات الكهربائية، التي يتواجد نصف إجمالي عددها العالمي تقريباً، في طرقات الصين وحدها، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية.^{٤٣}

مع زيادة الهجمات على السفن والناقلات في الخليج وبحر العرب، والتهديدات بمزيد من التصعيد والعنف، بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل وقوى غربية من أخرى، فإن الخاسر الأكبر سيكون على الأرجح بلدان الخليج التي تعتمد على تدفق النفط من هذه المنافذ البحرية، كموردها الاقتصادي الرئيسي، والذي قد يتضرر الطلب عليه في حالة تفاقم التوتر في المنطقة، لصالح البدائل المتجددة، وذلك من بوابة

^{٤٢} <https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief>

^{٤٣} عواصم وكالات، اتفاق على زيادة الإنتاج يرفع الأساس المرجعي للإمارات إلى ٣,٥ ملايين برميل، تحالف «أوبك بلاس» يستجيب لمطالب الإمارات، تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢١.

زيادة أسعار النفط من ناحية، وحاجة المستوردين إلى تقليل الاعتماد على تدفقات نفط الخليج غير المستقرة من ناحية أخرى.

ومن المحتمل كذلك، أن تعزز هذه المخاطر والأضرار المحتملة على الصادرات النفطية، من نشوب خلافات أخرى، على غرار الخلاف السعودي الإماراتي في اجتماعات مجموعة أوبك والذي أعلن عن التوصل إلى حل وسط بشأنه في ١٤ يوليو الفائت. وجاء ذلك الخلاف على خلفية رغبة الإمارات في زيادة إنتاجها النفطي، حتى ولو كان ذلك على حساب انخفاض أسعار النفط، بسبب إدراكها مخاطر صعود الطاقة المتجددة وتراجع الطلب المستقبلي على النفط، وبالتالي الحاجة إلى ضخ أكبر كمية ممكنة في الوقت الحالي، وذلك في مقابل رغبة السعودية في الحفاظ على مستوى أسعار مرتفع نسبياً لتحقيق أهداف موازنتها المالية الداخلية، التي ترتبط بأسعار النفط بصورة لصيقة.

وبغض النظر عما ستؤول إليه الجولات المقبلة المحتملة من هذه الخلافات، سواء بزيادة الإنتاج النفطي أو الحفاظ على المستويات الحالية، فعلى الأرجح ستعاني كافة الاقتصادات النفطية من تراجع إيراداتها في المستقبل القريب. ففي حين تسارع التحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة خلال الأعوام الأخيرة، كخيار اقتصادي وبيئي أكثر كفاءة من النفط، فإن التوترات في الشرق الأوسط، وبصورة خاصة ما يؤثر منها مباشرة على حركة نقل النفط إلى العالم، تُسرّع من هذا التحول، وتقدم دفعة إضافية للبدائل المتجددة، على حساب الطلب على النفط، والاقتصادات المعتمدة على صادراته، خاصة في الشرق الأوسط غير المستقر.^{٤٤}

^{٤٤} الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع، يناير/كانون الثاني، ٢٠١٥، ص ١١٠

الفصل الثاني

تقلبات أسعار النفط واثرها على السياسة المالية لدولة الامارات

الإمارات واصلت تعزيز ثروتها النفطية، لتصبح أحد أهم الدول الفاعلة في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وتصنف كثالث الدول العربية إنتاجاً في «أوبك».

احتياطات دولة الإمارات من النفط الخام بلغت ٩٧.٨ مليار برميل، خلال عام ٢٠١٩، وذلك حسب الأرقام الصادرة، عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، التي أظهرت أيضاً أن حجم إنتاج الدولة من النفط الخام، وصل إلى ٣.٠٥٨ مليون برميل يومياً.

دولة الإمارات العربية المتحدة عززت من حضورها العالمي في قطاع الطاقة والنفط والغاز، حيث تملك كيانات اقتصادية واستثمارية كبرى، أسهمت بشكل قوي في دعم الاقتصاد العالمي، ورسمت بصمات نحو تحقيق تنمية شاملة في كل الدول التي تستثمر فيها هذه الكيانات والشركات الكبرى.

يوجد في الإمارات حالياً عدد لا يحصى من حقول النفط إذ يقدر عددها بالآلاف، ولكن يمكن التركيز على أكبر وأبرز الحقول المنتجة للنفط.

وتتوجه الدولة الإماراتية نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية عبر الدخول في استثمارات بقطاعات الدولة الأخرى مثل العقار والبنية التحتية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وما إلى ذلك.

وهذا ما سوف نوضحه المباحث التالية :

المبحث الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الإماراتي

المبحث الثاني : تحليل وضعية السياسة المالية للإمارات في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الثالث: السياسة المالية المستدامة في دولة الامارات

المبحث الأول

أهمية النفط في الاقتصاد الإماراتي

من القوى ذات الدور المحوري في أسواق النفط والطاقة العالمية إن دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة ، لما تمتلكه من إمكانات نفطية، تتمثل في احتياطيات نفطية تقدر بنحو ٩٧.٨ مليار برميل، كسابع أكبر احتياطي عالمي، وإنتاج نفطي يبلغ نحو ٢.٧ مليون برميل نفط يومياً، وهذا بجانب كونها أحد أهم مصدري النفط الكبار في العالم، وكمحصلة لذلك يحصل اقتصاد الإمارات على إيرادات نفطية، تقدّر من منظمة «أوبك» بنحو ١١٨.١ مليار دولار، وهي ثاني أكبر إيرادات نفطية بين أعضاء المنظمة، بعد إيرادات المملكة العربية السعودية، أكبر مصدري النفط في العالم ، لم تمثل قيداً على الاقتصاد الوطني الإماراتي برغم ضخامة الإيرادات النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة في قيمتها المطلقة، ، الذي اتجه على مدار العقود الماضية على تنويع مصادر دخله بعيداً عن القطاع النفطي، فاستثمر الإيرادات النفطية في تمويل برامج وخطط التنمية في القطاعات غير النفطية، كالبنية التحتية والصناعة والسياحة والخدمات المالية والمصرفية والتجارة الداخلية والخارجية والتكنولوجيا وغيرها،^{٤٥} فتمكن من إحداث نهضة شاملة في هذه القطاعات، التي تمكنت بدورها من توجيه دفعة الاقتصاد الكلي في اتجاهها، فرفعت نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة لنحو ٧٠%، ما ساعد على تراجع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية كأحد مصادر الدخل الوطني، والتي لم تعد تتجاوز نسبتها نحو ٣٠% من الدخل، على الرغم من ضخامة قيمتها المطلقة.

وهذا ما سوف نوضحه في المطلبين التاليين :-

• المطلب الأول : واقع قطاع النفط في الإمارات

• المطلب الثاني : العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الإماراتي

^{٤٥} محمد عمر إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٩ ، ص ٧٠

المطلب الأول

واقع قطاع النفط في الإمارات

استراتيجيات استثمارية ملائمة تبنتها دولة الإمارات وأدارت مواردها النفطية بالشكل الذي مكنها من مواكبة التغيرات الخارجية السريعة على الساحة الاقتصادية، حتى أصبحت الدولة مركزاً عالمياً وإقليمياً للعديد من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولم تقتصر الطفرة التنموية على الجوانب الاقتصادية وحدها، بل شهدت الدولة تطورات مماثلة في المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية والأمنية والثقافية وغيرها. كما لم ينحصر تأثير النفط الإماراتي داخل حدود الدولة، وإنما تجاوزه إقليمياً ودولياً، من خلال دعم البرامج التنموية والإنسانية في العديد من الدول العربية والأجنبية. ولكن يظل الدور الأكثر أهمية في مسيرة التنمية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأربعة الماضية، ليس هو النفط في حد ذاته، وإنما القيادة الرشيدة التي أدارت موارد النفط ووظفتها لمصلحة الشعوب ورفاهيتها، فحققت بذلك كل هذه الإنجازات، خلال فترة زمنية تعد قصيرة جداً في عمر الشعوب، على الرغم من أن اكتشاف النفط واستغلاله في دولة الإمارات جاء متأخراً بضعة عقود من الزمن عن بداية تدفقه من الشرق الأوسط، فأضحت بذلك العقود الإماراتية الأربعة قرناً طويلاً بمعايير التنمية والإنجاز، حيث أثبتت دولة الإمارات من خلالها أن تاريخ الشعوب لا يقاس بالسنين، وإنما بـ "السنين ٤٦".

نجحت دولة الإمارات في إدارة وتوجيه دفعة اقتصادها وسط مختلف التحديات العالمية، التي من بينها التقلبات الحادة في أسعار النفط، عبر حزمة من السياسات الاقتصادية المرنة التي مكنتها من فك الارتباط بالنفط تدريجياً وتنويع مصادر الدخل وتهيئة اقتصادها لعصر ما بعد النفط، ما بدد أي مخاوف من تراجع الأسعار.

^{٤٦} محمد عمر إبراهيم، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥، أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٩، ص ٧٤

ومع مرور الوقت تأكد نجاح استراتيجيات الإمارات في تحويل أزمات النفط إلى فرص بالتنوع الاقتصادي، الذي أعطاها مناعة قوية ضد صدمات الأسواق النفطية، وقدرة على التكيف مع الواقع الجديد بشهادة صندوق النقد الدولي، بفضل الإدارة الرشيدة للعوائد النفطية في أوقات الارتفاع، والصناديق السيادية التي تعتبر صمام أمان لحقبة ما بعد النفط^{٤٧} .

يرى الباحث على مدار ٥ عقود نجحت دولة الإمارات ، من خلال سياسة التنوع الاقتصادي، في تحويل مخاوف الاعتماد التام على عوائد النفط إلى نعمة، تلك المخاوف التي تتمثل في امتصاص التأثيرات السلبية الناجمة عن تهاوي الأسعار أو الاستغلال الأمثل للتدفقات الكبيرة للأموال التي تجنى من تصدير النفط. الإمارات أثبتت أنها قادرة على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة، وواصلت بناء أسواق استثمارية استقطبت من خلالها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ساهمت بدورها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت تقدماً واضحاً وازدهاراً ملحوظاً في عدد من القطاعات غير النفطية الحيوية وعلى رأسها الصناعة، والإنشاءات والعقارات، والخدمات المالية، والضيافة والسياحة والسفر.

⁴⁷ Mansour, M., and C. Nakhle. 2016. 'Fiscal Stabilization in Oil and Gas Contracts: Evidence and Implications.' Oxford Institute for Energy Studies, January, page 14

المطلب الثاني

العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الإماراتي

يؤكد الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر المؤشر الحقيقي لمدى قوة أو ضعف الأداء الاقتصادي، على حقيقة هيمنة القطاع غير النفطي على الاقتصاد الوطني بنسبة تتجاوز ٧٠٪، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني أحد أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً ونمواً.

تعد الإمارات ثاني أكبر احتياطي نفطي بالمنطقة بعد المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الأول عالمياً في إنتاج النفط؛ إذ تمتلك الإمارات من الاحتياطي النفطي نحو ٩٧.٨ مليار برميل حالياً.

ويقدر استهلاك الدولة الإماراتية من النفط ٥٠٩ آلاف برميل يومياً، فيما تستهلك ٥٦ مليار متر مكعب من الغاز تقريباً^{٤٨}.

وفي تصريحات سابقة، قال وزير الطاقة والصناعة سهيل المزروعى إن إنتاج دولة الإمارات من النفط سجل بالشهور الأخيرة ٣.٠٤٣ مليون برميل.

وتحاول الإمارات مؤخراً تقليل إنتاجها من النفط اليومي بحسب إنتاج أوبك لتقليل الإنتاج في سبيل الوصول إلى توازن سوق النفط ما بين العرض والطلب من أجل أسعار جيدة للخام الطبيعي.

وتتوجه الدولة الإماراتية نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية عبر الدخول في استثمارات بقطاعات الدولة الأخرى مثل العقار والبنية التحتية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وما إلى ذلك.

إن نجاح الدولة جعل في تنويع اقتصادها ورعاية قطاعاتها غير النفطية جنباً إلى جنب لكونها أحد أكبر منتجي النفط، واحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم، رغم مختلف التحديات الاقتصادية.

^{٤٨} جريدة البيان ، التباين السعودي الإماراتي في "أوبك بلس" .. تضارب بشأن الأسباب ، تاريخ النشر ٢٠٢١/٠٧/٠٦

واتفقت آراء خبراء الاقتصاد والنفط الذين استطلع «البيان الاقتصادي» آراءهم على مقدرة اقتصاد الإمارات على تجاوز تأثير تراجع أسعار النفط، مدلين على ذلك بالتنوع الاقتصادي للدولة والذي أكسبها مناعة وحصانة ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية بشكل عام، حيث أتت الإصلاحات الاقتصادية على مدى عقود بالنتائج المرجوة.

وبحسب صندوق النقد الدولي، تواصل الدولة التكيف بشكل جيد مع الواقع الجديد الذي تشهده أسواق النفط. ومما يسهل هذا التكيف ويحمي الاقتصاد والنظام المالي أن الإمارات تمتلك احتياطات مالية كبيرة واقتصاداً متنوعاً، فضلاً عن السياسات القوية التي تطبقها السلطات لمواجهة هذه المستجدات^{٤٩}.

المكانة المتقدمة للاقتصاد الإماراتي لم تأت من فراغ، وإنما هي نتاج مجموعة من العوامل والمقومات، أولها نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي تتبناها الدولة في تنويع مداخل الاقتصاد الوطني، وتعزيز الفرص أمام كل القطاعات الاقتصادية لتصبح شريكاً فاعلاً في تقوية الاقتصاد، وتعزيز ثقة المستثمرين به؛ حيث توسعت الدولة في الاستثمار بقطاعات مثل البنى التحتية والتكنولوجية والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية والخدمات المالية والمصرفية، وهذه السياسة كُلت بنجاح منقطع النظير في زيادة نصيب القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد أن كان الاقتصاد الوطني يعتمد في سبعينيات القرن الماضي في مداخله على النفط بنسبة ٩٠٪ تقلصت هذه النسبة الآن لتصل إلى ٣٠٪، ويتوقع ألا تتجاوز سقف الـ ٢٠٪ عام ٢٠٢١. ٥٠

إن الإمارات توجه نحو الاستثمار في اقتصاد المعرفة؛ لمواكبة مرحلة ما بعد عصر النفط، التي تستهدف مواصلة مسيرة التنمية والتطور في كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز

^{٤٩} محمد عمر إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٩ ، ص ٩٠
^{٥٠} جريدة البيان ، التبائن السعودي الإماراتي في "أوبك بلس" .. تضارب بشأن الأسباب ، تاريخ النشر ٢٠٢١/٠٧/٠٦

على القطاعات التي يتزايد فيها المكوّن المعرفي مثل صناعة مكونات الطائرات والصناعات الدفاعية، والطاقة النووية والمتجددة.

إن نجاح الإمارات في بناء مجتمع الابتكار؛ بوصفه الاستثمار الأمثل في المستقبل، الذي يضمن استمرار التفوق في مؤشرات التنمية المختلفة؛ فلا شك أن الابتكار هو الذي يخلق التفوق في مضمار التنافس التنموي العالمي، بعد أن غدت الأفكار الخلاقة مكوّنًا أساسياً من مكونات الثروة في الدول والمجتمعات؛ ولهذا تخطط الإمارات كي تكون ضمن أفضل عشر دول بالعالم على «مؤشر الابتكار العالمي» بحلول اليوبيل الذهبي لقيام دولة الاتحاد، تماشياً مع رؤية «الإمارات ٢٠٢١». ورابعها نجاح الإمارات في أن تتحول إلى وجهة عالمية جاذبة للاستثمارات؛ بفضل ما تتمتع به من أمن واستقرار شاملين على المستويات كافة من ناحية، وبفضل نجاحها في إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ضامنة للاستثمارات الأجنبية من ناحية ثانية؛ ولهذا كان من الطبيعي أن تتصدّر الإمارات قائمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بحسب تقرير «مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٧»، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، كما تأتي الإمارات في المرتبة الثانية عشرة عالمياً بقائمة الاقتصادات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، وفقاً لتقرير «الاستثمار العالمي ٢٠١٧» الصادر عن «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأونكتاد).^{٥١}

^{٥١} ألسوب، كريستوف وفتوح، بسام، تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على الدولة العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٣، ٢٠١٠، ص ٩٠.

المبحث الثاني

تحليل وضعية السياسة المالية للإمارات في ظل تقلبات أسعار النفط

أن قدرة الإمارات على الصمود ضد الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط ترجع إلى عدة عوامل منها: الثقة في اقتصاد الإمارات داخلياً وخارجياً، حيث نجحت الحكومة في بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي داخل الدولة، ما أدى لزيادة دوره في التنمية وزادت مساهمة القطاعات غير النفطية بنسب كبيرة، وطبقت سياسات ومعايير شفافة زادت من ثقة الأسواق الدولية بها ونجحت في جذب استثمارات أجنبية ضخمة ساهمت في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية أيضاً.

وقال إن العامل الثاني هو نجاح الإمارات في تنويع اقتصادها، مشيراً إلى زيادة غير مسبقة لمساهمة قطاعات غير نفطية في الناتج الإجمالي للإمارات وخاصة الصناعة والسفر والسياحة وتجارة التجزئة والتشييد والعقارات، وضخت فيها مئات المليارات من الدراهم ووظفت فيها ملايين العمال.

أن الدولة تميزت خلال السنوات القليلة الماضية بضخ استثمارات ضخمة في قطاعات الاقتصاد الجديد مثل الطاقة المتجددة والنووية والذكاء الاصطناعي وغيرها وهي قطاعات تحصنها بقوة ضد تقلبات أسعار النفط، فضلاً عن أنها توجهت بقوة خلال السنوات الماضية إلى قطاع الغاز باعتباره من القطاعات الواعدة وتوسعت في تقنيات استخراجه بشكل كبير ونجحت في ترسيخ أقدام شركات وطنية عملاقة تستثمر في هذا القطاع وتنافس بها كبريات الشركات الأجنبية.

وهذا ما سوف نوضحه من خلال المطالب الآتية :

- المطالب الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإمارات
- المطالب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة العجز

المطلب الأول

أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإمارات

إن دولة الإمارات العربية لن تتأثر بتراجع أسعار النفط العالمية نظراً لحرصها على تنويع مصادر دخلها، وإن خدمة «سالك» في دبي وحدها تدخل على الحكومة المحلية ١.٥ مليار درهم سنوياً وهو ما يعادل ٢٠٪ من مساهمة قناة السويس في الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية.

ودعوا حكومات المنطقة إلى التفكير جدياً برفع الدعم عن المنتجات النفطية في بلادهم وإلى التفكير كذلك في فرض ضرائب غير مباشرة.

أكد مسؤولون دوليون أن تقلبات أسعار النفط العالمية لن تشكل خطراً حقيقياً على دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام المقبل ٢٠١٥، وأن على هذه الدول الاستمرار في ضخ استثمارات الاستراتيجية في قطاع النفط والطاقة وعدم تقليص حجمها. موضحين أن ما يقال في بعض وسائل الإعلام عن قدرة الولايات المتحدة الأميركية على الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط كمصدر أساسي للطاقة هو ضرب من الخيال. وشددوا على أن تراجع أسعار النفط إلى ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد لن يشكل هاجساً كبيراً لدول الخليج التي تعتمد ميزانيتها على أساس ٧٠ دولاراً لسعر البرميل منذ سنوات. وأن القطاع الخاص الذي يعد شريكاً في التنمية الاقتصادية فيها سيواصل نموه وإن بنسب أقل بسبب تذبذبات أسعار النفط، وإن بنسب أقل عن السابق.^{٥٢}

الإمارات تتمتع بقدرة على تجاوز انكشافهم على أسعار النفط على المدى القريب نظراً لامتلاكهم نسبة عجز منخفضة مقارنة مع دول الخليج الأخرى بالنسبة للناتج المحلي، وتمتعهم باحتياطات مالية ضخمة تعينهم على تمويل الموازنة العامة. فلو كان العجز لسنة أو سنتين، فإن القرار حول كيفية تمويل عجز الميزانية

^{٥٢} محمد عمر إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٩ ، ص ١١٠

سيكون محسوماً، حيث ستكون المفاصلة مالية فقط، إذ ستجبه هذه الدول إلى الاقتراض إذا كانت تكلفة الاقتراض أدنى من العائد المحتمل من استثمارات صناديقها السيادية، أي تصنيف الاستثمارات حسب حجم عائدها المحتمل، وتسييل الاستثمارات التي تحقق عائداً أقل من تكلفة التمويل.

لكن إذا كان انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، فلا شك أن هذه السياسة لن تكون قابلة للاستمرار، إذ من المتوقع أن ترتفع النفقات الجارية لدول الخليج بمقدار بحلول عام ٢٠٣٠ نظراً لتضاعف أعداد الداخلين لسوق العمل.^{٥٣}

وإذا كانت بعض دول الخليج قادرة على تمويل العجز خلال بضع السنوات القادمة، فمن المؤكد أنها ستشارك مع سائر دول الخليج في انتهاء حقبة ارتفاع الإنفاق بالشكل الذي شهدناه خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٤) بالإضافة إلى التوقعات بتراجع النمو الاقتصادي مالم تراجع سياساتها.

ويرى الباحث أنه قد يكون بمقدور بعض دول الخليج تدبير أمورها المالية والاقتصادية في عام ٢٠١٦، لكن في المستقبل المنظور، ستحتاج كافة الدول إلى إصلاحات جذرية إذا ما رغبت بالمحافظة على قوة قطاع النفط وحمايته من الانهيار. ومهما أسعفت الاحتياطات المالية بعض دول الخليج في تجنب الضغوط المالية ومتطلبات سوق العمل لفترة من الزمن، لا يجب أن يلغي ذلك دورها الأهم في خلق فرصة تغيير مبكرة لسياسات لم تعد صالحة.

^{٥٣} "النعمي: أوبك لم تمت، ولن نكرر سيناريو الثمانينات"، الشرق الأوسط، ٥ مارس ٢٠١٥ <http://goo.gl/f3Rmca>

المطلب الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة العجز

، إن الإمارات مثال إيجابي لإشراك الشعب في ازدهار الدولة مما يساعد الجميع على التطوير والتنمية الذاتية والتقدم. وإن النمو لن يأتي من النفط والإنفاق الحكومي سيكون أقل وتيرة في ٢٠١٥ والقطاع الخاص سيتابع النمو بوتيرة أقل.

دوبة الإمارات مقبلة على مرحلة خوف من القطاع الخاص واستقرار معدلات النمو، وأسواق الأسهم تعطي مؤشراً استباقياً عما يحدث، وربما تعطي انطباعاً من خوف مستثمري القطاع الخاص.

أن تبادر دولة الإمارات ودول المنطقة إلى التفكير في تطبيق أشكال من الضريبة غير المباشرة. ويجب التفكير خارج الصندوق والفرصة مواتية لتعظيم الإيرادات غير النفطية مثل سالك دبي الذي يساهم بحوالي ١.٥ مليار درهم سنوياً في الناتج المحلي للإمارة أي ما يعادل ٢٠٪ من مساهمة قناة السويس في الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية. كما دعا إلى ضرورة ترك النفط للسوق وفقاً للعرض والطلب.

إن هبوط أسعار النفط ستكون انعكاساته إيجابية على بعض الدول، وخاصة التي تستورد النفط، ما عدا سوريا التي تعاني من انهيار اقتصادي كامل. أما الدول غير الخليجية المصدرة للنفط فوضعها غير جيد مثل ليبيا والعراق والجزائر. وأضاف هنري: «طبقاً لدراسة تابعة لمؤسسة ماكنزي.^{٥٤}

دولة الإمارات استفادت من الفوائض المالية في جانب رئيسي واحد، وهو إنشاء صناديق ادخار العائدات النفطية أو ما يعرف بالصندوق السيادي.

إلا أن الصناديق السيادية ينقصها الكثير من الشفافية حول قيمتها الحقيقية ونوعية استثماراتها، كما أن أهدافها غير واضحة المعالم، ولا تصدر تقارير تفصيلية عن عملياتها. وفي الكويت التي تعتبر أكثر دول

^{٥٤} يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي: مثلث النفط والوراثة والعمالة الأجنبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ١٠)

الخليج شفافية، تم مناقشة الوضع المالي للدولة في جلسة سرية في مجلس الأمة، وكان النقاش فقط حول عرض لإجمالي احتياطات الأجيال القادمة من غير التعرّف على تفاصيلها .

في المقابل، فبمجرّد الدخول على موقع صندوق التقاعد النرويجي، مثلاً، بالإمكان معرفة التغيّر الفوري في قيمة الصندوق الذي يبلغ ٨٦٦ مليار دولار وبشفافية عالية، وباستراتيجية معلنة. حيث تقوم النرويج باستثمار ٦٠٪ من صناديقها السيادية في أسهم، و ٣٥٪ دخل ثابت، و ٥٪ عقار، وبتوزيع جغرافي واضح

٥٥ .

بشكل عام، تكمن أبرز أهداف الصناديق السيادية في الخليج في استثمار الفوائض المالية النفطية خلال فترة رواج الأسعار، وتهدف إلى توفير احتياطات مالية تعين على الاستقرار المالي وتغطية العجز في الميزانية في حال انخفاض أسعار النفط. إلّا أن دول الخليج كانت تستطيع الاستفادة من رواج أسعار النفط وتطوير حجم الصناديق السيادية بشكل أفضل، حيث أن إنشاء الصناديق السيادية لم يجنب ارتفاع الإنفاق الجاري خلال سنوات الطفرة، وهو ما حرم دول الخليج من استثمار المداخل الضخمة من العملة الأجنبية في تطوير حجم الصناديق السيادية. بالإضافة إلى أن استثمارات الصناديق السيادية تكمن بنسبة كبيرة في استثمارات قصيرة الأجل ودخول ثابتة، كسندات دين الخزنة الأمريكية وأسهم الصناديق الخاصة من أجل ضمان سيولتها في أوقات الحاجة. وهو ما أضعف فوائد وعائدات تلك الصناديق.

يرى الباحث ضعف سوق النفط الحالي، رغم تبعاته السلبية، فرصة لإعادة ترشيد السياسة المالية المنفلتة والاستفادة من دروس انخفاض الأسعار السابقة، وأن لا تتأخر تلك الإصلاحات بحجة أن الهبوط مؤقت. فالصناديق السيادية، مهما بلغت قيمتها، ستتأثر سلباً مع السياسة المالية الحالية. فالتجارب السابقة لدول الخليج مع انخفاض أسعار النفط تؤكد وجود علاقة طردية وقوية بين الصناديق السيادية وسوق النفط في حالتي الرواج والضعف. واليوم ومع عودة الأزمة وتوقع حصول عجز الموازنة في ثلاثة دول في الخليج

٥٥ علي الكواري ،الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، ص ١١٠

بنسبة ٢٠٪ من ناتجها المحلي، أصبح الطلب ملحاً لإيجاد حلول اقتصادية تخلص دول الخليج من الاعتماد المطلق على إيرادات النفط، وتقوم على تبني خطة للتنمية المستدامة تضمن الحياة الكريمة للأجيال القادمة.

المبحث الثالث

السياسة المالية المستدامة في دولة الامارات

تتولى وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية تنفيذ جميع السياسات المالية والنقدية والصناعية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الدولة.. ومن بين مسؤوليتها الأساسية إعداد وتخصيص الميزانية الاتحادية وإدارة الوضع المالي للحكومة ، تركز دولة الإمارات على تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي من شأنها تمكين الوصول إلى الطاقة النظيفة والحصول على غذاء كاف بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعاً قضايا يتكرر صداها بقوة في دولة الإمارات.

دولة الإمارات تعهدت "بألا تترك أحداً خلف الركب" وبالاتقال بالعالم إلى مسار مستدام ومرن، أهداف التنمية المستدامة هي عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفاً مترابطاً صممت لتشكّل "خارطة طريق لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة لكافة البشر". أهداف التنمية المستدامة، التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ والمراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، هي جزء من قرار للأمم المتحدة يسمى "جدول أعمال ٢٠٣٠".^{٥٦}

وهذا ما نوضحه من خلال المطلبين التاليين :

- المطلب الأول : إجراءات الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.
- المطلب الثاني : استخدام المصادر و الوسائل الانتاجية البديلة .

المطلب الأول

إجراءات الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

حققت دولة الإمارات ومنذ تأسيسها نقلات نوعية على صعيد مسيرتها الوطنية، وسطرت بأحرف من نور تاريخاً مشرفاً، استند إلى رؤية قيادتنا الحكيمة الاستشرافية والتي يشكل الإنسان محوراً رئيسي. وجاء إطلاق الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ والمسرعات الحكومية، بهدف تكثيف الجهود وتسريع الخطى نحو مستقبل مشرق ومزدهر... المستقبل القائم على الاقتصاد التنافسي والمعرفي المتنوع والذي تقوده الكفاءات الإماراتية المسلحة بالمعرفة والابتكار.

أدت أسعار النفط المرتفعة، في أغلب الأحيان، إلى ارتفاع الضرائب وإعادة التفاوض في العقود وتشديد الأنظمة، وفي الحالات القصوى، إلى الاستملاك والتأميم. على أن ذلك لا يعني بالضرورة أن على الحكومة الانتظار حتى ترتفع أسعار الضوء ط النفط من جديد طالما أن هذا الأمر قد يستغرق بعض الوقت، لكنه يسيل على أهمية تصميم النظام المالي في دولة الإمارات.^{٥٧}

قامت دولة الإمارات بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية والخطط الاستراتيجية، كما بذلت جهوداً كبيرة للارتقاء بآليات العمل المالي الحكومي، وفق أفضل المعايير العالمية المعتمدة. وتحرص وزارة المالية على تعزيز العلاقة والتواصل المستمر مع بعثة صندوق النقد الدولي، ونحن نتطلع إلى مزيد من اللقاءات والاجتماعات التي تساعدنا على تطوير السياسات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية.

وزارة الاقتصاد أطلقت "خطة اقتصاد الخمسين" لبناء اقتصاد المستقبل في الإمارات ضمن استراتيجية "عام الاستعداد للخمسين" في ديسمبر ٢٠١٩، وتمثل خارطة طريق للعمل الاقتصادي للسنوات العشر المقبلة

^{٥٧} علي الكواري مرجع سابق، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩، ص ١٢٠

وتتضمن خمسة محاور رئيسية هي الاقتصاد التكاملي، ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر ومضاعفة الصادرات، واستقطاب واستبقاء المواهب والكفاءات. وتستهدف الخطة تحقيق قفزة نوعية في نمو الاقتصاد الوطني بحلول عام ٢٠٣٠، ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي وازدهار بيئة الأعمال المحلية وتفوق الشركات الإماراتية عالمياً.

مرتكزات الاقتصاد المستقبلي هي القطاعات الرائدة (مثل تكنولوجيا الفضاء وصناعة الترفيه الرقمي)، فتح أسواق جديدة، صياغة بيئة تشريعية متطورة تخدم التطلعات الاقتصادية، وترتكز على سهولة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات العائلية وحماية وتحفيز الاستثمار.

لمواصلة تطوير وتحسين آليات العمل المالي الحكومي وفق أفضل المعايير العالمية المعتمدة. ونعمل في وزارة المالية على مناقشة هذه التوصيات مع كل الجهات المعنية في الدولة، لضمان وحدة التوجه وكفاءة التنفيذ، بما يسهم في الارتقاء بتنافسية الدولة على الصعيد العالمي.^{٥٨}

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "مئوية الإمارات ٢٠٧١" في العام ٢٠١٧، كخارطة طريق لتصبح دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات وذلك في العام ٢٠٧١. وتستند المئوية إلى أربعة محاور رئيسية هي حكومة تستشرف المستقبل، تعليم للمستقبل، اقتصاد معرفي متنوع ومجتمع أكثر تماسكاً، حيث يهدف محور "أفضل اقتصاد في العالم" إلى جعل الدولة مركزاً عالمياً في استقطاب أفضل العقول والأفكار والمواهب، وتوافر أفضل الفرص الاقتصادية وبيئة الأعمال المستقرة والبنية التحتية المتقدمة، ويرتكز اقتصاد المستقبل على الصناعات المتقدمة القائمة على العلوم والتكنولوجيا، من خلال الاستثمار بشكل متزايد في

^{٥٨} زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ١٠٣

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والعلوم الإدراكية والتصنيع التراكمي
المتعدد الأبعاد، مما يسهم في الارتقاء بمكانة الدولة لتحقيق الريادة العالمية.



شكل (١) نقلاً عن جريدة البيان تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٢/١٠

المطلب الثاني

استخدام المصادر والوسائل الانتاجية البديلة

انسجماً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١ ، تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة، بالتعاون مع الهيئات الاتحادية والمحلية المختصة، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

أن معدل نمو الاقتصاد غير النفطي في الدولة قد يتجاوز نسبة ١٪ في عام ٢٠٢٢، ونحو ٣٪ في العام المقبل، لتكون هذه الفترة الأكثر نمواً منذ عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة اقتراب موعد تنظيم «إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، والمبادرات التحفيزية التي ضختها الحكومة، لتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي في الدولة.

تحققت إنجازات ملحوظة خلال السنوات الخمس الماضية في نمو قطاعات اقتصاد المستقبل. حيث نما قطاع "المعلومات والاتصالات" بمعدل تراكمي بلغ ٢٧.٢٪ في الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨) أي بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط ٥.٤٪ وكذلك نما كل من قطاعي "التعليم" و"الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" بنسب تراكمية بلغت ٢٨.٢٪ و ٩.٥٪ على التوالي، أي بمعدلات سنوية بلغت بالمتوسط ٥.٦٪ و ١.٩٪ على التوالي، أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد نما بمتوسط سنوي ٤.٢٪ في الفترة ذاتها واستحوذت هذه القطاعات مجتمعة على ما يقارب ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٨.^{٥٩}

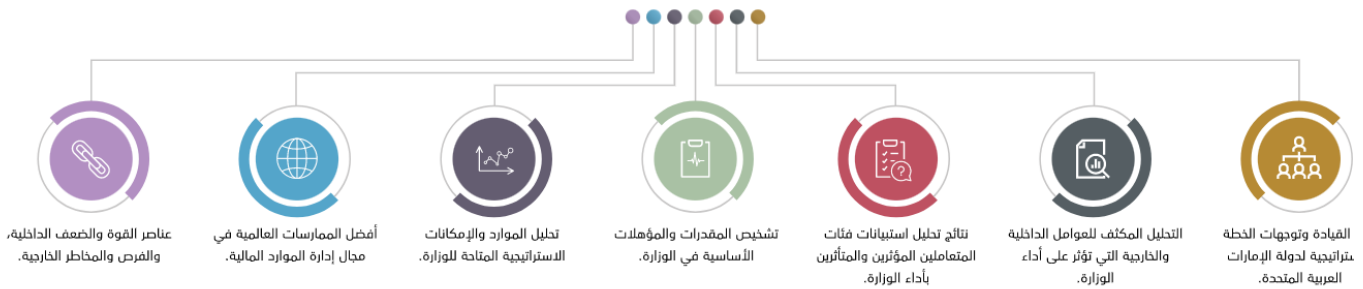
وكرسيّة أساسية في العمل الحكومي، التزمت وزارة المالية بتطوير الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى دعم تحقيق الأجندة الوطنية بالتكامل مع المسرعات الحكومية بمجالاتها الرئيسية، مرتكزة إلى خطة منهجية وواضحة المعالم والأهداف تعمل على الارتقاء بالمؤشرات الوطنية، وتطوير الكفاءات والمواهب الإماراتية، وتستند إلى برامج فاعلة وخدمات رائدة، وترسم سياسات مالية حكيمة، وتطور بنية تشريعية وقانونية وفق

^{٥٩} زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ١٠٥

أفضل الممارسات العالمية، بحيث تساهم هذه الخطوات مجتمعة في تحقيق الاستدامة المالية وتنمية الموارد الحكومية. وقد برز الدور الحيوي للوزارة من خلال القوانين والتشريعات الجديدة التي تم إصدارها خلال العام الماضي، حيث شكل إصدار قانوني الإفلاس والضريبة المضافة خطوة متقدمة تعكس الجهود الحثيثة والتقدم الكبير الذي أحرزته الوزارة في مجال السياسات المالية.

وتبذل الدولة جهود جبارة لدعم وتعزيز أواصر التكامل الاقتصادي الخليجي، من خلال توحيد الرؤى والجهود، وتحرير حركة عوامل الإنتاج، وإزالة كل العوائق التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الخليجية، بما يعزز من قدرة اقتصادات دول المنطقة على مواجهة التحديات العالمية. وتحتل الوزارة مكانة رائدة في مجال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال مبادراتها السبّاقة في مجال التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، حيث تواصل بذل مختلف الجهود لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي وتنشيط الحركة الاقتصادية، بهدف تعظيم العوائد الإيجابية للأفراد والشركات، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الموجهات الرئيسية للخطة الاستراتيجية



شكل (٢) نقلاً عن جريدة البيان الإقتصادي تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٢/١٠

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) في العام ٢٠١٨ بهدف تسخير التقنيات المتقدمة والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة المجتمع وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وذلك من خلال تحويل التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصات بلوك تشين. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية هي سعادة المواطن والمقيم، رفع مستوى الكفاءة الحكومية، التشريع المتقدم لإحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي الاتحادي، والموقع الريادي لدولة الإمارات عالمياً في مجال أمن ونقل المعلومات. وستعمل هذه الاستراتيجية على بناء قدرات الأفراد والقيادات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والموارد، بالإضافة إلى تعزيز موقع دولة الإمارات لتكون من الدول الأكثر تقدماً وجاهزية لمواجهة تغيرات المستقبل. منهجية الاقتصاد الأخضر تبنت الدولة وأطلقت "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" بهدف تحقيق الاستدامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية، وتسعى دولة الإمارات لتكون رائدة عالمياً في مجال الاقتصاد الأخضر، وأن تصبح مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، والحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نمواً اقتصادياً طويل المدى. وتضم المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة من شأنها الارتقاء بجودة الحياة في الدولة، وتشتمل على ستة مسارات رئيسية هي: الطاقة الخضراء، السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، المدينة الخضراء، التعامل مع آثار التغير المناخي، الحياة الخضراء، التكنولوجيا والتقنية الخضراء.^{٦٠}

يرى الباحث دولة الإمارات تعد من أكثر الدول استعداداً لمواجهة المتغيرات التكنولوجية لاسيما في ظل جهودها المكثفة لتوفير بنية تحتية مستقبلية فائقة التطور ترتقي بأسلوب حياة أفراد المجتمع وتعزز مكانة دولة الإمارات على الخريطة العالمية في كافة المجالات، بما يتوافق مع مئوية الإمارات ٢٠٧١. وتعتبر

^{٦٠} <https://www.moec.gov.ae/future-economy>

هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، وتشتمل على ثمانية أهداف استراتيجية وخمسة محاور ومجموعة من المبادرات والتوجهات الهادفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي وإسهامه في تطوير المجالات الحيوية في الدولة مثل التعليم والاقتصاد وتطوير الحكومة وسعادة المجتمع، وخلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية بالإضافة إلى دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. القطاعات المستهدفة: النقل، الصحة، الفضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، البيئة، المرور.

الخاتمة

خلق النفط عوامل ساعدته ليكون أحد أهم السلع المتداولة في السوق من خلال دوره الفاعل باقتصاديات الدول وعلاقاتها السياسية ، حيث برز النفط كأحد السلع المتداولة ولأول مرة في السوق الآجلة للبترول التي نشأت مع بداية الثمانينات ، وقد مثل وسيلة فاعلة لتسويق وإجراء التعاقدات الدولية والإقليمية للمنتج النفطي إضافة لتأثيرها الإيجابي بتنشيط حركة التعاقدات النفطية وانعكاساتها الراشدة على نظام تسعير النفط ضمن الأسواق العالمية (لندن ، ونيويورك ، و سنغافورة ، وغيرها) ؛ "حيث عنيت بشراء عقود مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفاً) و الاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء و بأسعار تحددها السوق ، و قد أخذت هذه السوق بالتوسع شيئاً فشيئاً إلا أنها شهدت نشاطاً غير عادي في كل من لندن ونيويورك مترافقاً بالتركيز على التجارة الالكترونية بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الذي تزامن مع نشوء سوق مستقبلية حرة بينهما ، سميت بالسوق عبر المحيط (ICE) كانت أحد أهم سماتها عدم الشفافية وعدم الخضوع لأنظمة محددة من أي دولة ، ونجد عبر دراستنا الحركة هذه الأسواق والمناخات التي وفرتها السوق الحديثة بتسهيل الدخول والمضاربة بالسوق وفي أي مكان في العالم علماً أن هناك مجموعة عوامل اقتصادية ساهمت بتدعيم وتكريس هذه السهولة منها، انخفاض الفوائد، سهولة الحصول على القروض والتسهيلات المالية من بنوك عالمية وبيوت الاستثمار ، دخول مستثمرين جدد في صناديق الاحتياطي والتأمين وغيرها في السوق البترولية الآجلة ، مما أدى إلى تتابع تزايد و توسع تعاقدات السوق المستقبلية حتى أنها فاقت بكميتها الكميات الفعلية للإنتاج والاستهلاك العالمي للبترول .

النتائج

أولاً : ما تزال بلدان اويك تعتمد على انتاج وتصدير النفط، اذ شكلت عائدات تصدير النفط في عام ٢٠١٥ حوالي ٥٨٪ من عائدات اجمالي الصادرات في الجزائر وبلغت النسبة في الكويت ٨٩٪ وفي السعودية ٧٩٪ ، اما في العراق فقد بلغت النسبة في العام المذكور مستوى مذهل، ٩٩.٠٥ % وهذا في منتهى الخطورة .

ثانياً : يتجه الطلب على النفط في الدول الصناعية نحو الانخفاض، فمن المتوقع أن ينخفض الطلب في هذه البلاد بمقدار ٩ م.بي خلال الربع قرن القادم (خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٤٠) .

ثالثاً: اصبحت الدول النامية والناهضة مصدر الارتفاع المتواصل في الطلب على النفط ، اذ تشير التوقعات الى ارتفاع الطلب في هذه البلدان بحوالي ٢٥ م.بي بين عامي ٢٠١٥-٢٠٤٠.

رابعاً : لن يشهد العالم انخفاضاً في الطلب على النفط خلال الربع القرن القادم، بل سيرتفع بأكثر من ١٦ م.بي.

خامساً : شهدت سوق النفط العالمية تفاقم أدوار العديد من منتجي النفط وظهور منتجين جدد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الشروع بإنتاج النفط الصخري.

سادساً : شهدت أسعار النفط العالمية تقلبات عنيفة في الألفية الجديدة فقد ارتفع متوسط السعر الاسمي لخامات اويك من ٢٧.٦ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٩.٥ دولارا للبرميل الواحد في عام ٢٠١٢ ، لكنه انخفض إلى أقل من ٥٠ دولارا في عام ٢٠١٥.

سابعاً : رغم أهمية اساسيات السوق في التأثير على أسعار النفط الا انها ليست المؤثر الأوحد مؤثرات أخرى ، فقد تفاقم دور البراميل الورقية واصبح تأثيره واضحا على مسار اسعار النفط، فقد تجاوز حجم

الصفقات النفط الخام والمنتجات النفطية المليار برميل يوميا وهناك عقود مقايضة وصفقات أخرى غير رسمية (غير منظمة مباشرة بين البائع والمشتري).

ثامناً : من الممكن ان تشهد سوق النفط العالمية موجه ارتفاع الأسعار في المستقبل المنظور.

التوصيات

١- ينبغي على منتجي النفط كافة تكيف التعاون فيما بينهم من جهة وبين المستهلكين من جهة أخرى من اجل استقرار سوق النفط العالمية.

٢- من مصلحة طرفي سوق النفط المتاجرة وفقا لعقود طويلة الأجل، هكذا عقود تؤمن للدول المستهلكة كميات النفط التي تحتاج وللدول المصدرة عائدات محددة وغير منقلبة (تبعاً لتقلبات سعر النفط بالإضافة إلى أن هكذا نوع من العقود يعمل على استقرار الأسعار.

٣- على دول أوبك أعاده النظر في سياساتها الإنتاجية وتسويقية بعد انتقال تمركز الطلب على النفط الى مجموعة الدول النامية ، سيما الاسيوية منها، التي أصبحت منفذ رئيسي وهام لتجارة النفط .

قائمة المراجع والمصادر

أولا : الكتب

١. إسماعيل عبد الرحمان ، حربي موسى عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط ١ ، عمان ، ١٩٩١.
٢. إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ، ٢٠١٣.
٣. أبانمي راشد ، أسواق النفط الخام والمعايير العالمية ، جريدة الاقتصادية السعودية ، ٢٠١٩ ، العدد رقم ٦٢١٠ ، موقع بنك ستوب للمعلومات ، تاريخ الاطلاع ١٤/١٠/٢٠٢١.
٤. قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٠.
٥. أحمد حسين الهيتي ، مقدمة في اقتصاد النفط ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، ٢٠١١.
٦. أمينة مخلفي ، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ج ١ ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (٢٠١٣-٢٠١٤)
٧. حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، مركز الأسكندرية للكتاب ، الإسكندرية (٢٠٠٠) ، ط ٣
٨. حمدان الدرعي ، قصة النفط في أبوظبي ، دار كتاب للنشر والتوزيع، ابوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
٩. ديروموت جيتلي ، دراسات عالمية - نفط الخليج العربي الإنتاج والأسعار ، حتى عام ٢٠٢٠ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٤٤.

١٠. زواش زهير ، محاضرات في المالية العامة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية
، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١٨-٢٠١٩.
١١. عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة
، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣.
١٢. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر
، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠.
١٣. ساره احمد الرميثي، الذهب الأسود والاقتصاد الأخضر، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة،
ابوظبي ، ط١، ٢٠١٧.
١٤. شريف حجازي ، المالية العامة، بدون دار نشر ، بدون طبعة
١٥. طارق محمود السالوس، المالية العامة، دراسة تطبيقية على التشريعات المالية في دولة
الإمارات العربية المتحدة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٨م.
١٦. عاطف وليم أندرواس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،
دار الفكر الجامعي ، (الإسكندرية) ، ٢٠١٠.
١٧. غزال العوسي، التنظيم القانوني والفني للموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،
دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠م.
١٨. محمد حسين علي، إدارة الموازنة العامة والرقابة عليها في دولة الإمارات، مكتبة الفلاح،
دبي، ٢٠١٢م.
١٩. مجموعة من الباحثين ، الطفرة النفطية الثالثة ، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية ، حالة
أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، البحرين، ٢٠٠٩.

ثانيا : الرسائل والدوريات العلمية والمجلات

٢٠. أحمد محمد أحمد المنصوري ، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩١.
٢١. ألسوب ، كريستوف وفتوح ، بسام، تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاسها على الدولة العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ١٣٤ ، ٢٠١٠.
٢٢. بريزة، عبدالسلام، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية -دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي الرنويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العامل والتجارة الدولية الجزائر: جامعة سطيف، ٢٠١٢-٢٠١٣.
٢٣. بلعجوز حسين ، عبد الصمد سعودي ، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية لقانون المالية لستتي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٩ ، (٢٠١٦).
٢٤. مزيان محمد توفيق ، بن قدور علي ، أثر أسعار البترول على السياسة المالية- حالة الجزائر ، المركز الجامعي أحمد زبانه بغيلزان جامعة مولاي الطاهر بسعيدة ، (٢٠١٥).
٢٥. محمد عمر إبراهيم ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٩.
٢٦. محمد على اللثيمي، النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية للنشر،الأسكندرية، ٢٠١٥.

٢٧. نور الدين عبد القادر، بلحاج فراحي ، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار

النفط بالجزائر - دراسة تحليلية للفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧ ، المجلة المغربية للإقتصاد

والمناجمت ، العدد ١ ، (٢٠١٨).

٢٨.

مراجع أجنبية

29. Mansour, M., and C. Nakhle. 2016. 'Fiscal Stabilization in Oil and Gas Contracts: Evidence and Implications.' Oxford Institute for Energy Studies, January

30. Nakhle, C. 2010. 'Petroleum Fiscal Regimes: Evolution and Challenges', in Philip Daniel, Michael Keen and Charles McPherson (eds), *The Taxation of Petroleum and Minerals: Principles, Problems and Practice*. IMF, Washington.

المؤتمرات

١. دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٨ .

٢. دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز إحصاء أبو ظبي: الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي ٢٠١٠ .

٣. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، ٢٠١٨ .

٤. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، ٢٠١٩ .

٥. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير عن المالية العامة، ٢٠١٨ .

الأشكال والرسومات

١. جريدة البيان

٢. موقع الإحصاء أبوظبي

٣. جريدة الخليج الاقتصادية

٤. جريدة البيان الإقتصادي